



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: تبصره المتعللين

مؤلف: ابن طالب نوسی

شماره کتاب: ۱۰۲۶۹

اندازه: ۲۱x۱۵

تاریخ تصویربرداری: حرار ۹۰

تجربة المتعلمين

٥

١٠٢٤٩



to Jesse
Ala. 1848

1579

١٠١٦٩
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠
 حضر في مجلسي القضاة والفقهاء
 في دار القضاء
 في مدينة القاهرة
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠
 حضر في مجلسي القضاة والفقهاء
 في دار القضاء
 في مدينة القاهرة
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٠
 حضر في مجلسي القضاة والفقهاء
 في دار القضاء
 في مدينة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله القدير سلطان العظم شأنه الوازع برهانه المنعم على عباده بأرسال بنيائه المظلي
عليهم بالتكليف المؤدي الى احسن جزائه وصلى الله على سيد رسله في العالمين محمد المصطفى وآله الطاهرين
أما بعد فهذا الكتاب موسوم بتبصرة المتعلمين في احكام الدين وضوابط الامور الشرعية واللبس
وافادته الطالبين مستمد من مرادهم نعم المعونة والوفاء كرم المظفين ولجود المستوفين وبذل
بالاهم فالهم **كتاب الطهارة** وفيه ابواب **الماء الاقل** في المياه المأخوذة على ضربين مطلق ومضف
فالطلق ما يتحقق إطلاقاً في اسم الماء عليه ولا يمكن سلبه عنه والمضف بخلافه فالطلق ظاهر مطهر
وباعتبار وقوع النجاسة فيه يتفهم اما الاول الجاري كياه الانهار ولا يخفى ما وقع فيه من
النجاسة ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه فان تغير بخس المتغير خاصة دون ما قبله وما بعده
وحكم ما العث حال نزوله وما الحاد اذا كانت له مادة حكمه الثاني الواقع كياه الحاضر والآخر
ان كان مقداره كرا وحده الف وما زاد بل بالعراق وكان كل واحد من طول وعرضه وعظمته
اشبار ونصفا بشر مستوي الخلقه لم يتغير وقوع النجاسة فيه ما لم يتغير احد اوصافه فان غيرته
بخس يطهر بالقاء كرا عليه دفعه حتى يزول تغيره وان كان اقل من كراي بخس وقوع النجاسة فيه
ان لم يتغير احد اوصافه ويطهر بالقاء كرا دفعه عليه الثالث ماء البزان تغير بوقوع النجاسة فيه
ويطهر بزوال التغير بالخروج من على اصل الطهارة وجماعة من اصحابنا حكموا بنجاسته ما وقع النجاسة فيه

والله

وان لم يتغير ماؤها واجبوا نزع الجميع بوقوع المسكوا والفقاع او المنى او دم الحيض والاستحاضة او
فيها او موت يعبر فيها فان قدر تراجع عليها اربعة رجال يوعا في نزع كل وقت الحمار والبقرة وشبهها
ونزع بضعين بوقت الانسان وتجنين للعدرة الدابة والدم الكثير غير الدمار الثلثة واربعين بوقت
الكلب والسنور والحزير والثلث والارب وبول الرجل ونزع عشر للعدرة اليابسة والدم القليل
وسبع بوقت الطير والفارة اذا قسنت او انقنت ببول البهي وغسل الثوب وخروج الكلب من صاحبه
لذرق اللجج وثلاث الفارة والحية ولو للعصفور وشهد وبول الضبع وعندي ان ذلك كله
الرابع اسار الحيوان كلها طاهرة الا الكلب والحزير والكافر وما المضاف فهو العصفور من الاجسام
او المتخرج بها مما يسيله الا طائر كاه والورد والمرق وهو ينحس كل ما يقع فيه من الجاسة سواء كان
الماء قليلا او كثيرا ولا يجوز نزع الحدث به ولا الغث وان كان طاهر وهما مسائل **الاول** الماء استعمال
في رفع الحدث طاهر مطهر **الثانية** الماء المستعمل في ازالة الجاسة نجس سواء تغيرت الجاسة ولم يتغير
ما الاستسج **الثالثة** غسل الثوب المانع من الماء والجلود مطلقا من الجاسة **الرابعة** الماء المانع لا يجوز استعماله
في الطهارة ولا ازالة الجاسة ولا الشرب لاعم الضرورة **الباب الثاني** في الوضوء وفيه فصول **الفصل**
الاول في وجوبه في تحايض بروج البول والغايضة والربع من العباد والنوم الغالب على السمع والبصر
وصافي عنه **الثانية** الاستحاضة القليلة لا يجب فيها **الفصل الثاني** في اواب الحلو **ويجب** ستر العورة على
طالب الحدث ويجوز عليه استقبال القبلة واستدبارها في الصغرى والبيمان ويستحب له تقديم الرجل
اليسرى عند دخول الخلا او اليمنى عند الخروج وتغطية الرأس والفتية والاستبراء والعداء عند الدخول
والخروج والاستسج **الثالثة** الفراغ والجمع بين الاجزاء والماء ويكره له الجلوس في المشايخ والشوارع وموضع
اللعن وموضع الاشجار المثمرة وفي الزوال واستقبال الشمس والقمر والبول في الارض الصلبة ومواضع الهوام وفي
الماء واستقبال الوجه به والاكل والشرب والسواك والكلاء الا يذكر الله تعالى وللضرورة والاستسجاء بما
وبالانذار وفيها تحايض عليه اثم الله تعالى او سماء او نبياء او ائمة عليهم السلام ويجب عليه الاستسجاء وهو
غسل فخرج البول فتم بالماء خاصة وغسل فخرج الغائط مع التعدي وبدون تحري ثلثة محاور طاهرة
او ثلثة سوى **الفصل الرابع** في كونه نجس ويجب فيه سبعة اشياء **الاشية** مقارنة الوجه لغسل اليد **الفصل**
الاشية **الثانية** غسلها كما حتى يرفع وغسل الوجه من قصاص شعر الرأس الى عمار شعر الذقن وما اشتملت عليه لا بها
والوسطى وغسل اليد من المرفقين الى اطراف الاصابع ولو لم يكن ليرجى ومسح بشرة مقدم الرجلين من بين
الاصابع الى الكعبين ويجوز ترك سواهما والوقوف على ما ملأه من الحوائك وهي متابعة الاغفال بعضها ببعض من غير

طفلا سال الله ان يجعل له ولا يويه فطوان لم يعرفه سال الله ان يحشره من ابواله ثم يكبر الحاشية ويضرب
 بعد دفع الخازنة ولا تزل فيها ولا تسلم ويستحب فيها الطهارة وليست شرط **مسائل** الاولى لا يصلي عليه الا
 بعد تقبله وتكفنه الثاني يكره الصلوة على الجنازة ومن الثالثة لو لم يصل على الميت صلى على قبره بها
 وليله الواقعة يتحلى بقفال عام عند وسط الرجل وصد المرأة ولو اتفقا لجعل الرجل مما يليه المرأة
 يجب ان يجعل رأس الرجل عن يمين المصلي **القاس** الدين والواجب شتره في الارض من هوام السباع وكثر
 راحته عن الناس على جانبه الا يمين موجهة الى القبلة ويستحب اتساع الجنازة او مع احد جانبيها وتربعها او
 عند رجل القبر ان كان رجلا وقد ملى القبلة ان كانت امرأة واخذ الرجل من قبل راسه والمرأة
 عرضا وحفر القبر قد دقا منه والى التوقه والحد افضل من الشئ بقدر ما يجلس فيه الجالس والذراع عند
 تناوله وعند وضعه في اللحد والتحنى وحل الاوزار وكشف الرأس وحمل عقد الكهان ووضع حده على التراب
 ووضع يمين من التوبة معه وتلقينه الشهادةتين والاولى بالاعمال علمه كلامه وسبح الله والخرج من قبل اليدين
 والهالة الحاضرين من التراب بظهور الكف وطم القبر وتربعه وضرب الماء عليه دورا ووضع اليد عليه
 والترحم وتلقين الولي بعد الاضغاف ويكره قول ذي الرحم هاهنا التراب وقرش القبر بالساج من
 غير حاجة وتخصه بقرديه ودخول يمينتين في قرواحه ونقله الى غير المشاهد والميت في الحجر
 ثقيل ويرى فيه ويكفي في مقبرة المسلمين غيرهم الا الذميمة الحامل من المسلم فيستبد بها القبلة **مسائل**
 الاولى الشهيد لا يغسل ولا يكفن بل يصلي عليه ويدفن بشيابه الثانية صدر الميت في احكامه وعينه ان كانت
 عظم غسل وكفن ودفن وكذا السقط لا يرفع اسفله ولا دفن بعد لفه في خرقه وكذا السقط للدين اربعة اشهر
 الثالثة يجوز الكفن من اصل التركة قبل الدين وكفن المرأة على زوجها وان كانت موسرة الرابع الحرام
 كاللحال الا في الكافر فلا يقربه الحاشية من مس عظام الناس بعد بروه بالموت وقبل تطهيره بالاعسل
 او صقل طهر منه فيها عظم قطعت من حي او ميت وجب عليه الغسل ولو ضلت القطعة من عظم او كانت الميت
 من غير الناس غسل يده خاصة **الفصل الثاني** في الاغتسال المستوفى وهو غسل يوم الحج وقدر من طالع الحج
 الى الزوال وفي اول ليلة من شهر رمضان وليله النصف منه وسبع عشرة وتسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث
 وعشرين وليله الفل والنوى العيد بين وليله نصف رجب وليله نصف شعبان ويوم البعث والعدو
 المباحل والغسل الاخر اوزاراة النبي والائمة عليهم السلام وقضاه الكوف مع التزاحم واحترق القوم
 كل وغسل التوبة وصلوة الحاجة والاستحارة ودخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدينة ومكة النبي
 عليهم السلام وغسل المولود **الباب الرابع** في التيمم يجب عند فقد الماء او عند استعجاله من اوجبه او خوف

عظم

عظم او عدم التيمم وصلها اليه او شئ يضره في الحال ولو لم يضره في الحال وجب وان كثرت وجب الطلب
 غلوة سهم في الحزنة وغلوة سهمين في السهلة من جابرة الاربعة ولو كان عليه نجاسة ولا يفضل الماء
 عن الزماتية وانزاهها به ويجوز ما من النورة والحج والحصى ويكره بالسبح والرمل ولو لم يجد الا التراب
 يتيمم به وكيفية ان يضرب يديه على الارض ما يوافي بقبضهما ويمسح بهما وجهه من قصاص الى طرف
 الا كف يمسح بهما يمسح بهما يمسح بهما يمسح بهما يمسح بهما يمسح بهما يمسح بهما يمسح بهما يمسح بهما يمسح بهما
 ضرورة للوجه واخرى لليدين ويجب الترتيب وينقصه كل واقف الطهارة ويريد وجود الماء مع ان
 من استعماله ولو وجد في ثنائه ان صلواته ولا يعيد ما صلى تيمم ولا يجوز فعله في وقت ويجوز رفع الضيق
 وفي حال السعة **ولا** **الباب الخامس** في النجاسات وهي عشرة البول والغائط ما لا يؤكل لحمه من ذى النفس
 السائلة والمني من ذى النفس السائلة مطلقا وكذا الميت والدم منه والكلب والحزيرة والكافر والمسكر والقفا
 ويجب ان المهادن التوبة البدن للصلوة عدا ما قصص عن سعة الدرع المني من الدم غير ادماء
 النكس وعف عن دم الفروج والجروح مع السيلان ومسقة الازالة وعن نجاسة ما لا يمس الصلوة منه
 منهجركا لشكره والجورب والعقنسة ويكفي المربة للصلي فيمكن لها الاقرب واحد غسله في اليوم
 مرة واحدة ويجب ازالة النجاسة مع علم موضعها ولو جهل غسل جميع الثوب ولو اشبه الثوب بغيره
 صلى في كل واحد منهما مرة ولو لم يتمكن من غسل الثوب صلى على رايه اذا لم يجد غيره ولو غاب البرص صلى فيه
 ولا اعاده ولو صلى في النجس مع العلم اعاد في الوقت بخارجة ولو نسي حالة الصلوة اعاد في الوقت ولو لم
 يتقدم العلم حتى فرغ فلا اعادة وتطهر الشمس ما يجففه من البول وغيره على الارض ولا ينسبه والحصى
 والبرص والارض باطن الحف ولو نجس لاما وجب غسله فيفضل من ولوع الكلب ثلث اوليين بالتراب
 ومن الحجر الغارة ثلثا والسبع افضل ومن غير ذلك مرة والملك افضل ويجوز استعمال والى الذهب
 والفضة في الاكل والشرب وغيره ويكره العضض واواى المشركين طاهرة ما لم يجعل مباشرة لها وطهر
كتاب التيمم وفيه ابواب **الباب الاول** في المقدامات وفيه فصول الاول في اعدادها الصلوة الواجبة
 في كل يوم وليله خمس الظواهر ركات في الحضر وفي السفر ركعتان والعصر ركعة والمغرب ثلث فيها والعشاء
 الاخرة كالظهور والصبح ركعتان فيهما والنوافل اليومية اربع وثلثون في الحضر ثمان وركعات قبل الظهر ثمان
 بعد العشاء اربع بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد العشاء بعدان بركعة وثمان ركعات صلي
 الليل وركعتا الشفع وركعة الوتر وركعتا الفجر يسقط في السفر نوافل النهار والوتر خاصة وفي الصلوات
 الواجبة الجمعة والعيدان والكوف والزلزلة والايات والطواف والجنائز والهند ورويشه وما عدا ذلك

والأخر بشرها مع عقد قلبه وشروطها القيام مع القدرة ويستريح اليدين بها إلى شتمتي الأذنين **الثالث**
 القيام وهو ينحني مع القدرة ولو بجرحه عند وان تعدد صلى قاعا وان تعدد رجليه صلى مضطجعا بالأيام
 فلو جرح صلى مستلقيا **الرابع** القراءة ويجب الحمد وسورة في الأوليين ويكفي الحمد في غيرهما ولا يجزئ التمجيد ويجب
 التعلم ولو لم يحسن مع الكثرة ومع الجرح صلى بالحنن وان لم يحسن شيئا كبراه لله والله والأخرى بحول لسانه ويعقد
 بها قلبه ويتخير في الثالثة والرابعة عليها وبين التسبيح الأربعة صورها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله أكبر ويح الجهر في الصبح والليل المغرب والليل العشاء والاختفات في المواقي ولا يجوز قراءة العزائم في
 العزائم ولا ما يفتوت الوقت بقراءة ولا في سورة بعد الحمد ويستحب الجهر بالسلمة في الاختفات و
 قراءة الجمعة والمناسبات في الجمعة وتظهرها ويحرم قول مين ويسطل **الخامس** الركوع ويجب في كل ركعة مرة الا
 في الكسوف والإيات وهو ركعتين ويجب ان ينحني بعد ان يصل كاهه إلى ركبتيه ولو جرح في المكنى ولا اوما
 ان يطأ بقدر التسبيح وان جرح مرة واحدة وصورها سبحان ربّي العظيم ويحده وان ينصب قاعا مطعنا
 ويستحب التكبير له ورفع اليدين له ووضع يديه على ركبتيه مفرجات الأصابع ووردها إلى الخلفه ونحوه الظاهر
 ومد عنقه والأيام وزيادة التسبيح وان يقول بعد رفع الرأس سمع الله لمن حمده ويكره ان يركع ويده
 تحت ثيابه **السادس** السجدة ويجب في كل ركعة سجدة وان وهما ركعتين يجب في كل سجدة السجدة على سبعة
 الجهة واليدين والركبتين واليها إلى الجبلين وعدم علم موضع السجدة عن القيام بازيد من ثمانية ولو تعدد
 السجدة اوما او وضع شيئا وسجد عليه وان يطأ بقدر التسبيح وان جرح مرة واحدة وصورها سبحان ربّي
 الاعلى ويحده وان يجلس بينهما مطعنا وان يضع جهته على ما يصح السجدة عليه ويستحب التكبير له وعند الرفع
 بينهما والسبق بيديه على الأرض ولا رغام بالانقار الدعاء أو التسبيح الزائد والطا منه عقيب وفع
 من الثانية والدعاء بينهما والقيام معتمدا على يديه سابقا برفع ركبتيه ويكره الاقفا **السابع** الشهادتين
 ويجب في كل شأنيته مرة وفي الثانية والرابعة ركعتين ويجب فيه الجلوس بقدره والشهادتان والصلوة
 على النبي والله واقله الشهادتان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد ويجب
 ان يجلس متورك وان يدعو بعد الواجب **الثامن** التسليم وفي وجهه خلاف وصورته السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويستحب ان يسلم المنفرد إلى القبلة ويومئ بعين
 عينيه إلى يمينه والامام يصفي وجهه والمأمور عن يمينه وعن يمينه ان كان على يمينه واحد **الفصل الثاني**
 في صلاتها والصلوة وهي خمس **الاول** الموضع يسجد بكبريات بينها ثلثة اوتية واحدة منها تكبيرة الاحرام
الثاني الفوت وهي كل شأنيته قبل الركوع وبعد القراءة ويقضيها بوضعية بعد الركوع **الثالث** النظر

في حال قيامه إلى موضع سجده وفي حال قوته إلى باطن كفيه وفي حال تكبيرة إلى ما بين جليله وفي سجده إلى طرف أنفه
 وفي حال جلوسه إلى جرحه **الرابع** وضع اليدين قائما على فخذييه جذاء وركبتيه وقائما للقاء وجهه وراكها على
 وركبتيه وساجدا جذاء اذنيه وجالس على فخذييه **الخامس** التعقيب وأقله تسبيح الزهراء عليها السلام و
 لا حصرا كثره ويستحب ان يأتي فيه بالمقول **الفصل الثاني** في قواطع الصلوة ويطلبها كل من اقضى الطهارة
 وان كان ممسوا وتعددت الالتفات إلى ما وراءه والكلام عرف من فضا عدا ما ليس بقرآن ولا دعاء أو الفقهية والفعل
 الكثير لما راج عنها والبكاء لا مود الدنيا والتكفير ويكره الالتفات عينا وشملا والشاب والفتي
 والفرقة والبث والاعتاء والتعم والبصاق ونفخ موضع السجدة والناو حروف ومد فقه الأشتين
 ويحرم قطع الصلوة بغير ضرورة وفي عصر الشعر للرجل قولان ويجوز تشبث العاطس ورد السلام والدعاء
 بالمسح **الباب الثالث** في بقية الصلوة الواجبة وفيه فصول **الاول** في الجمعة وهي ركعتان عرض الظاهر
 ووقتها من زوال الشمس إلى ان يصير ظل كل شيء مثله ومن شرطها السلطان عادل او من نفسه والعبد
 وهو خمسة نفر احدهم الامام والمختلطان وهما محمد الله والصلوة على النبي واله والوعظ وقراءة سورة
 من القرآن والجماعة وان لا يكون هناك جمعة اخرى فيها اقل من ثلثة اميال ويجب مع الشرط على كل
 حر ذكر مسلم من الرض والعجم والعجم وان يكون عيما لا مسافرا ولو كان بنيه وبين الجمعة ازيد من يومين يجب
 الحضور ولو فانت وجبت الظهر ويجب ايقاع الخطبتين بعد الزوال قبلها وقيام الخطيب مع القدرة
 ويستحب فيها الطهارة وان يكون الخطيب بلغا مواظبا على الصلوة مرتد يا معتدا على شيء والأصحاء
مسائل الاولى الاذان الثاني في دعوة **الثانية** تحريم البيع بعد النداء ويستعد **الثالثة** لو امكن الاجتماع
 حال الغيبة استمر للجمعة **الرابعة** تحت الشغل بعشرين ركعة وحلق الرأس وقص الاظفار واخذ الشارب للمشي
 بسكينة ووقار والخطيب الدعاء والجهر بالقراءة **الفصل الثاني** في صلوة العيدين وهي واجبة جماعة على
 الجمعة ومع فقد واحدة من جماعتهم وفراي ووقتها بعد طلوع الشمس إلى الزوال ولا يقضي لو فانت وهي
 ركعتان قصر في الاولى الحمد والا على ثمة ركعتين بينهما ثمة ركعتان السادسة للركوع ويشهد بين يمين ثم
 يقوم فيقرأ الحمد والتسبيح ثم يكبر اربعاً ويقبض يدها ثم يكبر الخامسة للركوع ويجزئ من ركعتين ويستحب
 بها الخروج حافيا بسكينة ووقار وان يطعم قبل الخروج في الفطر وبعد ما في الاخير عما يعجز به والتكبير عقيب
 اربع صلوات ولها المغرب وآخرها العيد في الفطر وفي الاخير عقيب خمس عشرة اولها الظهر يوم العيد
 كان عني وفي غيرهما عقيب عشر **مسائل** الاولى يكره الشغل قبلها وبعدها الا في المسجد النبي على السلام

قبل خروجه **ثانية** قبل التكبير الزائدة واجب وكذا القنوت **الثاني** يحل خطبته بعد **الرابعة** يوم النحر بعد طلوع الحج قبل الصلوة ويكره قبله **الفصل الثالث** في صلوة الكسوف ويجب عند كسوف الشمس وخسوف القمر والربيع والخريف وغيرها من الحوادث السماوية وكان يشتمل كل ركعة على خمس ركعات وسجدتان وكيفية ان ينوي ويقرأ الحمد وسورة او بعضها ثم يركع ثم ينقصب وان كان آخر السورة قرأ الحمد ثانيا وسورة او بعضها ثم يركع ثم ينقصب وان كان آخر السورة هكذا الى ان يركع حيا وان لم يكن انما اتمى بقاها من الغائبة فاذا ركع خمس ركعات وسجدتين ثم قام وثني ثانيا كما صنع اولئك وتشهد وسلم ويتكلم بقراءة السور الطوال وصلاة الركوع القيام والجماعة والاعادة مع بقاء الوقت والتكبير عند الانقضاء من الركوع الى الخامسة والعاشر والعاشرون فيقول سمع الله محمد وه والقنوت خمس مرات وقت الكسوف والخسوف من حين ابتداء الى ابتداء الاجلاء وفي غيرها مدة وفي الزلزلة مدة العرو لوقائته عدا او نيا انقضاءها ولو كان جاهلا وان كان لا حترق القرص لا قضا ولا فلا ولو اتفقت وقت فريضة حاضرة تحريم ما لم يتحقق احدهما ولو تيقنا قلة الحاضرة ولا قضا مع عدم التقريب **الباب الرابع** في الصلوات المندوبة فيها صلوة الاستسقاء وهي مؤكدة عند قلة المياه وكيفية ما مثل صلوة العيالا ان تقيت جبالا وفيه المياه والاعتطاف به يستعمل بالمال او بالانسان ثلثا والمخرج يوم الجمعة والاثنين والنسوة بين الاطفال وامهاتهم ثم قبل الوداد والامام يكبر بعد هاتين ركعتين مستقبلا القبلة والتمسك بركعتيها والتليل جبارا والتكبير تلقاء الناس ومتابعهم له والمعاودة ومع تأخر الاجابة ومنها تأخير ركعة في كل ركعة عشرين وفي ليالي الايام زيادة مائة وفي العشر الاخير زيادة عشرة ومنها صلوة ليلة القدر يوم العاشر من شهر رمضان ليلة البعث ويوم صلوة على وفاة محمد وجميع عظماء **الباب الخامس** في السجود ترك شيئا من اجزاء الصلوة عدا اطلت صلوة وان كان جاهلا بالهلال والاختلاف فقد عدا وجهها وكذلك لو فعل ما يجزئها اما النسيان فان ترك ذلك في حاله ولا اعاد ولو زاد ركعا عدا او يسوا اعاد ولو نقص من الصلوة ركعة او ركعتين يسوا ولو ترك ركعة او ركعتين عدا او يسوا اعاد ولو صلى في مكان معصوب او في ثوب معصوب او نحو ذلك على وجه العلم اعاد ولو صلى بغير طهارة مطلقا او قبل الوقت واستند بالصلوات وان كان غير نية فله ان يصح له وهو من نية النية حتى يركع او الحجر او الاختلاف وتبطل الركعة او يطأ حتى ينقصب او دفع الرأس منه او شيع السجود او طأ انيسته او احدا البسعة او دفع الرأس منه او طأ انيسته في ارفع منها او طأ انيسته الجلوس في الشرب **الثاني** ما وجب التل في شئ ذكره في الركعة او في السجود في الركعة او في الركعة

السجدة ومن ذكر ترك الركوع قبل السجود ركع ومن ذكر بعد القيام ترك سجدة تعد وسجد وسجد في السجود بعد السلام وكذا لو ترك التسليم ولو ترك بعد التسليم وكذا لو ترك ركعة التسليم او الصلوة على النبي والحمد لله السلام نقصا **الثالث** الشك ان كان في عدد الشك او الثلاثة او الاوليين من الركعات اعاد وكذا اذا لم يعلم صلى في مكان في فعل قد شغل عنه لم يلحقه الا في مكان ذكره كان قد فعل استأنف ان كان ركعا او لا ولو شك فيما زاد او ليس في الركعة ولا طعن في على الاية فاذا سلم صلى ركعة من قضاة او ركعتين واحدا في شك بين الاثنين والثلث او بين الثلث والاربع بنى على الاكثر فاذا سلم صلى ركعة من قضاة او ركعتين من جلوس ومن شك بين الاثنين والاربع بنى على الاربع فاذا سلم صلى ركعتين من قضاة او ركعتين من جلوس بنى على ما هو عليه من كثر سجدة وتواتر على الامام والمأموم اذا حفظ عليه الاخر كما هو في **سورة الفاتحة** من سجد في النافلة بنى على الاقل وان بنى على الاكثر جاز **الثاني** من تكلم ساهيا اقام في حال السجود او بعد في حال القيام او سلم قبل الاكل وجب عليه سجدة الهوى وكذا الجنان على من شك بين الاربع والخمس فانه بنى على الاربع ويسجد بها **الرابعة** سجدة ما السجود بعد الصلوة ويقول فيها اسم الله الله صل على محمد وال محمد والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ثم تشهد خفيفا ويسلم **الفصل الخامس** المكلف اذا دخل بالصلوة عدا او سها او اوقاته بنوم او سكر وكان مسلما قضاها وان كان مغيبا عليه جميع الوقت او كان قاضيا او لم يدقق في ركعة لم يرد عليه من المأ والارباب سقطت اداء وقضا **الفصل السادس** اذا دخل وقت الفريضة وعليه فائدتين تحريميهما فان نقصت الحاضرة قيعت **الفصل السابع** الفوائت ترتب للحواضر **الفصل الثامن** من فائسته ولم يعلو ما هي صلى ثلثا او ربعا واثنين **الفصل التاسع** المانور يقضي ما فاتته في السفر قصر المسافر يقضي ما فاتته في الحضر تمام **الفصل العاشر** في قضاء النوافل للركعة ولو فاتت بعض استحسان يقصد وعن كل ركعتين عدا فان ركعتين فكل يوم عدا **الفصل الحادي عشر** في صلوة الجماعة وهي واجبة في الجمعة والعيدين بالشرائط مستحبة في الفرائض المأوبة والعيدين مع اختلاف الشوط وفي الاستسقاء وتنقذ باثنين قضا عدا ولا يصح مع حال بين الامام والمأموم يمنع المشاهدة الا في المرفة لا مع علو الامام في المكان ما يعتد به ويجوز العكس ولا يبعد المأموم بالحارج عن العادة من جرد صفوف ولو ترك الامام وكذا ادرك الركعة والا فلا ولا يصح للمأموم مع المانور لا يتقدم في الافعال ولا بد من نية الا القيام ويجوز مع اختلافها في الفرض اذا كان المأموم واحدا حتى ان يقف عن عيونه وان كان جماعة فله ان يقرأ في نفسه او يقرأ في نفسه يجلس في وسطهم وكذا المرأة ولو وصلت مع الرجال تأخرت عنهم ويعتبر في الامام التكليف والعدالة وطهارة المولى ولا يأم القاعد القاعة ولا الاية القاري ولا الموقف اللسان صحبه ولا المرأة ولا خشي ولا العاشي وصاحب المسجد اولى ويقيم الاخرة فالأففة فالأقدم هجرة فالأحسن فالأصح ويكره ان ياتر الحاضر بالمسافر

شك

والمظهر بالمقيم والسلم بالاجنم والابرص والمحدود بعد قوته ولا غلب ويكره امانة من يكره الماسمون والاعرج
 بالمهاجرين **مسألة الاولى** لو احدث الامام استناب ولو مات واغنى عليه قداما **الثانية** لخصا في الداخل غوار الركعة
 وكع وشي من غير **الثالثة** اذا احرم الامام وهو في فاطة قطعها ولو كان في فريضة اعطا فاطة ولو كان امام الاصل قطعها
 وقاعد **الرابعة** لو فاتت بعض الصلوة فصل مع الامام وجعل ما يدركه اول صلوة فاذ اسلم الامام قام فاته صلوة ثم
الخامسة تنجى عماره المساجد مكشورة والبضائع على اوابها والمناورة مع حائطها والاسراج فيها واعادة البضائع
 ويجوز المستقال للشر في غير منها يحرم بغير قنما ونفسها بالصوم واخذها او بعضها في ملك او طريق او حال
 الخاسرة اليها واخراج المصنف منها ويعد لواجب ويكره بيعها والشق والمخاريف في حائطها وجعلها طريقا والبيع فيها
 والشراء والعقرب واقامة الحد وبها اذا اشترى على الصانع والنوم والباقى وعكس الجاني ونفاذ الاحكام
 ويستحق قديم الرجل اليمنى بخولا والبصري بخرجا والدماء فيها وكسها **الباب السابع** في صلوة الخوف وهي مقصورة
 سفر او حضر جماعة وفردى وسر وطها ثلثة ان يكون في المسلمين كثرة عكسها لا تفارق فتمين بقاها طرقت
 العدد وان يكون في العدد وكثرة يحصل معها الخوف وان يكون العدد وفي خلاف جهة القبلة وكيفيتها ان يصلي
 بالاولى ركعة ويقف في الثانية حتى يتموا ويصلوا في الاولى فصل ثم الثانية ويقف في التثنية حتى يكتموا فيسلم
 بهم وان كانت ثلثة يصل بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين او بالعكس ويجب هذه السبلح ماله يمنع شيئا
 الواجبات فيمنعه ومع الضرورة وصلوة شد الخوف بحسب الامكان واقفا او ماشيا او راكعا او سجدا على فريضة
 سريرة او اوماء ويستقل القبلة عما امكن ولو لم يتمكن من الايام صلى بالتسبيح عوض كل ركعة سبحان اربع الحمد
 لله ولا اله الا الله واحد اكره والمجمل والعزق يصلان اياما ولا يقصران لامع السفر **الباب الثامن**
 في صلوة المسافر يقطع في السفر من كل ركعة ركعتان بشرط منته **احدها** قصد المسافة وهي غايمة في السفر
 او اربعة مع العود في يومه **الثاني** ان لا يقطع سفره ببلد له فيه ملك فلا يستوفيه ستة اشهر فصاعدا او يوم
 على اقامته عشرة ايام ولو قصد المسافر ولم يعل راسها فنزل قصر في طريقه خاصة **الثالث** اباحة السفر ولو كان
 عاميا بسفره لو يقصر **الرابع** ان لا يكون سفره اكثر من خمسة كالملازم والمكاري والراعي والبدوي والذي يدر
 في تجارته او الصابغ من لا يتم في بلدة عشرة ايام ولو اقامه في بلدة او بلد اخر عشر ايام قصر واخرج
الخامس ان يتوارى عنه جدران بلده او يخفى عليه اذان صوره فلا يتقص في ذلك ومع حصول الشرائط لم يقصر
 الا في حرره واندو وصوره وصلى الكوفة والحار على ساكنة السلافة في غير ذلك ولا في غير ذلك اعادوا لها
 لا يعيد والمناهي يعيد في الوقت لا خارجها ولو سافر بعد دخول الوقت قصر مع بقائه الوقت ولو دخل في السفر
 بعد دخول الوقت قصر ولو نوى المسافر اقامة عشر ايام او لو لم ينو قصر الى ثلثين يوما ثم يركع **كتاب الزكاة** وهي

فصلان زكاة المال زكاة الفطر وهما **الباب الاول** في شرائط الوجوب وعقبة انما يجب زكاة للمال على الابانغ
 للمالك للتمتع للممكن من التصرف فيه وفي غير ذلك يخرج مال الطفل من اولى امواله احوالها عنه والمال الغائب اذا لم
 يتمكن صاحبه منه لا يجزى ولو وصفت عليه احوال استخرج زكاة حوله عنه بعد وجوبه ولا زكاة في الدين وزكاة
 القرض على القرض من زكاة الجارية مع هلال الشاة في عشر حجب مع بقاء الشرايط في حال الحول ولا يجوز المناجزة مع
 المكتنة فيضمن ولا تقديما قبل الجوز فان دفع كان قضا الاستعانة واحسب منها مع بقائها على الاستيفاء
 وتحقق الوجوب ولا يجوز نقلها عن بلد هامة وجود المستحق فيضمن ان نقل ولو عدم نقل ولا ضمان ولا بد من
 النية عند الاخراج واما الثمن فشرطه اثنان الاسلام والمان والكا في الحول لا يقطع عنه بعد الاسلام ومن لم
 يتمكن من اخراجها مع الوجوب لا طفت لم يفضها **الباب الثاني** في زكاة الفطر وهي خمسة اصناف لا غير منها
 فضول ثلثة **الفصل الاول** في زكاة الفطر في النعم الثلثة الاول البقر والغنم بشرط اربعة المضارب والسوق الحول
 وان لا يكون عوامل وضارب لابل اثناعشر خرس فيها شاة ثمانية عشر وفيها ثلثة شاة ثمانية عشر وفيها
 اربع شاة ثمانية عشر وفيها خمس شاة ثمانية عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر
 وفيها ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر
 وفيها ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر
واما البقر فلها ضاربان اربعة ثلثون وفيها ثمانية عشر او تسعة والثاني اربعون وفيها مائة **والغنم** فيها
 خمسة فصب اربعون وفيها شاة ثمانية واحد وعشرون وفيها شاة ثمانية اثنان ثمانية اثنان واحدة وفيها ثلثة شياه
 ثمانية اثنان واحدة وفيها اربع شياه ثمانية اربع ثمانية اربع ثمانية اربع ثمانية اربع ثمانية اربع
 ما بين الضاربين يسمى في ابل شتاء وفي البقر وقضا في الغنم عفووا واما السوم فشرط في جميع طول الحول فلو
 اعتلت في اثناء الحول من ضارب او اعلمها مالها استأنف الحول بعد العود الى السوم واما الحول فهو شرط في
 الجميع وهو اثني عشر شهرا وبدون الثاني يخرج الزكاة ولو لم يملك الضارب قبل الحول سقط الوجوب ولو سقط الغنم
 ولو كان بعده لم يقطع **مسألة** الاولى الشاة الماخوذة في الزكاة اقلها الجوز من الضان او الشاة من الغنم ونحوي
 الذكر والانثى وبنت الخاضع والبيع وهو الذي لا يجر ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح
 ثلثة وضعت في الرافة والجوزة ما دخلت في الخامسة **الثانية** لا يخذل من يرضه ولا لرمه ولا لاولد ولا لث
 العوار ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل ولا يخذل
 لبون دفعها والمستغف شاة او عشرين درهمها ولو كان بالعكس دفع بنت مخاض ومعهما شاة او عشرين درهمها
 وكذلك الحق والجوزة وابن لبون وياوي بنت الخاضع **الرابعة** لا يجب اخراج العين بل يجوز دفع القيمة **الفصل الثاني** في زكاة

الذهب والفضة يجب الزكوة فيها بشرط الحول وقد مضى المنصف وكونهما مضر ومن بسك المعاملة ونصنا الذي
عشر من دينار ففيه نصف دينار ثم أربعة دنانير وفيها قيراطان وهكذا وانما ولا يجب فيما نقص عن عشرين ولا
عن أربعة عشر وفيه نصف دينار ثم أربعة دنانير وفيها قيراطان وهكذا وانما ولا يجب فيما نقص عن عشرين ولا
ولا عن أربعين ولا السباك ولا لطي وان قصد الفراء عن الحول وبعد **باب الفصل الثالث** في زكوة العائلات
يجب الزكوة في أربعة اجناس منها الخطة والشعر والتمر والزبيب ولا يجب فيما عداها وانما لا يجب فيها بشرطين
الضباب وهو في كل واحد منها خمسة اوسق كل وسق ستون صاعا وكل صاع اربعة امداد وكل مد رطلان و
ربع بالعراقي فخير الغنران سقي سحا او بعلا او عدا وان سقي بالغرب والدواي والنواضع ففيه نصف الشعر
كما زاد بالحساب وان قل بعد اخراج المون من بذره وغيره ولو سقيها اعتبر بالخل ولو ساقا وباقط الثاني
ان يعمى في ملكه فلو انقلبت اليد بالبيع او الهبة او غيرها لم يجب الزكوة ان كان ثقلها بعدد والصلح وان كان
قبله وجب وتعلق الزكوة بالغلان اذا اشتدت وفي التار اذا بد صلتها وقت الاخراج عند النصفه
وجب الثمرة واذا حصلت اجناس مختلفة ينقص كل جنس عن الضباب لو يضمن بعضه الى بعض واحدا علم **الفصل**
الرابع فيما تحمي منه الزكوة حتى الزكوة في مال التجارة بشرط الحول وان يطلب براس المال او بزيادة في الحول كل يوم
قيمه الضباب ويقوم بالنقد ويستحق الجمل بشرط الحول والسوق والا تفرج عن كل حقيق دينار وان وكل
بروزون دينار واحد ويشتري بما يخرج من الارض عدا الاجناس الاربعة من الجواب بشرط حصول شرط الوجوب
في الغلات ويخرج منها ما يخرج منها **باب الفصل الثاني** في المستحق للزكوة وهم ثمانية اصناف **باب الفصل الثاني** الفقراء والمساكين
وهم الذين لا يملكون قوت السنة لهم ولعائلاتهم ويكونون عاجزا عن تحصيل الكفاية بالصناعة ويعطى صاحب دار
السكنى بعد الحزمة ومن الزكوة **الثالث** العاملون وهم السعاة للصدقات **الرابع** المولفة وهم الذين ين
بنيما لولن للجهاد وان كانوا كافرا **الخامس** في الرقاب وهم المكاتبون والعبد الذين في الشدة **السادس** الغا
يعرفون وهم المدينون في غير مصلية **السابع** في سبيل الله وهو كل مصلية او فدية كالجها والحو وبناء المساجد
والفنا **باب الفصل الثاني** ابن السبيل وهو المنقطع به في الغربة وان كان غنيا في بلد ولا يضيف اذا كان سفرهما صاحبوا
يعتبر في الاوليين الايمان ويعطى اولاد المومنين ولو اعطى الخلف مثل اعاد مع الاستبصار وان لا يكونوا ارحبي
النفقة عليهم من الابن وان علوا ولا اولاد وان تولوا والزوجة والمملوك وان لا يكونوا هاشميين وان كان المعطي مخرج
وتكون من الخبي بلع لما شاع المند وبه يجوز اعطاء هو اليهم ويجوز تخصيص واحد بهم جميع المستحق تقيسها على الا
صناف واول ما يعطى الفقير ما يجي في الضباب الاول ولا حد لاكثره **باب الفصل الثاني** في زكوة الفطر وهي واجبة على المكلف
الحل الغني هو التي توفت سنة عند هلال شوال في تصديق عند صلوة العيد ويجوز تفديتها في رمضان ولا يجوز

عن العبد الا العذر ولو فانت قصبت لوعزها ثم بلغت من غير تقيظ فلا ضمان ولا يجوز ثقلها عن بلده مع وجود **المستحق**
وقد رهاقعة اوطال بالعراق وستة بالمدني من الخطة والشعر والتمر والزبيب ولا زولا وقط من اللبن
اربعة اوطال بالمدني وافضلها التمر ثم الزبيب ثم ما يغلب على القوت ويجوز اخراج القيمة ويجب زكوتها
عن نفسه وعن جميع من يعول من سلم وكافر وعبد ومعتق وكبير وان كان متبرعا بالاعلولة ويجب فيها النية
وايضا لها الى ستمائة كوة المال ولا فضل صنفها الى الامام علي ولا روم غيبته الى المامون من فقها الامام
ولا يعطى الفقير اقل من صاع ولا حد لاكثره ويجوز اخصاص القراة بها ثم الحيران ويحب للفقير اخلاصها
باب الفصل الخامس في الخبز هو واجب في غنائم والحرب والمعادن والغوص والادراج والجمالات والصناعات و
الزراعات والكنوز والارض التي لا اشرها من مسلم والحرام المخرج بالحلال وله يقيتو ويعتبر في المعادن و
الكنوز وعشرون دينار وفي الغوص وادراج الجمالات والصناعات والادراج الزاوية عن مؤنة السنة
وليعال بقدر الاقصا فيجب في الزايد وقت الوجوب وقت حصول هذه الاشياء ويقسم الخبز ستة اصنام
سهم مد ومهم لرسولهم وسهم لابي القري في هذه السنة للامام وسهم للفقراء والهاشميين وسهم لباي امام
وسهم لابناء اسبيلهم ولا يخرج عن البلد ومع وجود المستحق فيه ويجوز اختصاص بعض الطوائف بالنسبة بغيرهم وبغير
فهم الايمان وفي البيتم الفقر والافعال كل ارض غريبة ما د أهلها وكل ارض ليرجع عليها يغفل ولا خلاف في
كل ارض سلمها أهلها من غير مال وروس المال بطون الادوية والمواقي التي لا ارباب لها والامام وصوا في الحول
وقطانهم غير المعصومة وميراث من لا وارث له والغنائم المأخوذة بغير اذن الامام على الاسلام بهذه كلها للامام
واجعل المساكين والمساكين والمساكين **كتاب النقص** وفيه ابواب **باب الفصل الثاني** في الصوم هو الامساك عن المفطرات
مع النية فان بقيت الصورة رمضان كفت فيه فيه القرية ولا افقر الى التعيين وفيها الليل ويجوز تحريمها
الى الزوال اذا زالت الشمس وقتها ووجب الامساك في رمضان للمعتق وغيره في رمضان وفيه
عن الشهر في اوله ويجوز تفديته بغيره عليه وهو الاشك يصام منه باعنه شعبان فان اتفق اثنان من رمضان اجزاء
ولو اصبحت نية الاضا الى الزوال لم يفطر ثم تبين ان من رمضان جدد النية الى الزوال ولو كان بعد الزوال
امسك واجبا وقضى وحمل الصوم النهار من طلوع الفجر الثاني الى الغروب **باب الفصل الثاني** فيما يجب عند الصائم
وهو صبران واجبة نذبا فالواجب لكل الشرب والجماع في القبل والدر والاسهانة والاصال الضار
الى الحلق مع عدم البقاء على الجناة بعد احتج طليع الفجر وصا وده الزوم بعد انتباهتين حتى يطلع الفجر
هذه السبعة فوجب لقضاء والكفارة ويجب القضاء بالانظار بعد الفجر مع طين بقاء الليل وترك المراجعة
مع القدرة عليها ولكن الواجب غيره بقاء الليل وقبل الغروب المظلمة الموحية ولو غلب على الظن دخول

المرحوم
في

حاصلة المرأة او مرض المعتكف حرجا وقضيا مع وجوبه **كتاب في فيه ابواب** في اقامه وحج
بجدة الاسلام وما يجب بالنذر وبشبهه ولا يستجاءر ولا يفسد في فحش الاسلام واجبة باصل الشرع مرة واحدة على
الذكور والاناث طلقا في بشرط مسنة البلوغ وكمال العقل والحرية والاداء والاحالة وامكان المسير فلو خرج الصبي
لم يخرج الا اذا اذن له احد الموقنين بالغا وكذا العبد ويصح الاحرام بالصبي غير المميز وبالجنون ومن العبد باذن
المولى ولو تسكع الفقير لم يخرج بعد الاستطاعة ولو كان المتمكن من الصدا لم يجب الاستئذان به ويجب مع الشرط
على الفور ولو اهل مع الاستمرار حتى مات قضى من صلب ماله من اوقية كما كان ولو لم يخلع غير الاجرة ولا يخرج
لمن وجب عليه ان يخرج تطوعا ولا نابا ولا بشرط في المرأة وجود محرمة ولا اذن الزوج وبشرط في الذنب واما
النائب فشرطه الاسلام والعقل وان لا يكون عليه حرج واجب ولو لم يكن جازيا كان ضرورية او اوقية ولو
تزوج عن بنت برئت ذمتها **ابواب ثانيا** في اواعده وهي ثلثة تمتع وقربان واذا دعا المتع فصوره
الاحرام بها العدة الى التلقيات والطواف بالبيت سبعه وصلوة ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام
والسعي بين الصفا والمروة سبعا والتقصير والاحرام ثانيا من مكة والوقوف بعرفات تاسع ذي الحجة الى
الغروب والا فاضته الى المشعر والوقوف به بعد الحج ورمي جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق يوم النحر يعني وطأ
الحج وركناه وسعيه وطواف النساء وركناه والبيت بعين ليلة الحادي عشر والاشاء في عشر ذي الحجة
الثلثة في اليومين ثم ان قام الثالث عشر ربي هذا فوض من ناي عن مكة ما بقي عشر ميلا فاذا من كل
جانب للمرفق يقدم الحج ثم يعتمر بجمرة مفردة بعد الاحلال والقارن ذلك كويسوق الهدى عند احرامه
وشروط التمتع النية ووقوعه في شهر الحج وهو سؤال وذو القعدة وذو الحجة وايان الحج والعمرة في عام
واحد واخشا احرام الحج من مكة وشروط النية ووقوعه في شهر الحج وعقد الاحرام من البقيع
او من منزله ان كان دون البقيع ويجوز لها الطواف قبل المضي الى عرفات لكنها يجزى ان النبيلة عند
طواف استحبابا ويجب على المتع الهدي ولا يجب على الباقي من **ابواب ثانيا** في الاحرام وانما يصح من المواقيت
وهي مشاة لاهل العراق العتيق وافضل المسج او وسطه عمرة واخره ذات عرق فالحج عموما اهل الاخرى
لاهل المدينة مسج الشجرة وعند الضرورة المحفة وهي عيقات لاهل الشام واختا او بليمن بليل وطواف
قرن المنازل والحج المتمتع مكة ومن كان منزله اقرب من البقيع فخير له البقيع ونحو البقيعان ومن حج على
طريق احد من عيقات اهل ولا يجوز الاحرام قبل هذا المواقيت لو تجاوز متعمدا رجعا واحرام من موضعه
ولو نسي الاحرام حتى اكل ما سكره حج جبره على واديه والواجب في الاحرام النية واستدامتها كما والنيات
الاربعة للمتمتع والمفردة ولا شعارا والتقليد للمقادير ومعرفة البيت لبيت النجد والدعوة للثقة

والله اعلم

والملك لا شريك لك ليك ليك وليس للوثنيين ما يصح فيه الصلوة وللمندوب توفير شعر الرأس للمتعمع من
من اول ذي القعدة وتنظيف الجسد وقص الاظفار واخذ الشارب واخذ العانة والا يطين بالنورة
والغسل عامة الاحرام والاحرام عقيب الظهر او فريضة او ست ركعات او ركعتين ورفع الصوت
بالنبيلة اذا علت واحلته اليد اعطى طريق المدينة والرهاة والمفقا بالمرج والاث نواط وتكرارا
النبيلة الى ان يشاهد سوت مكة للمتمتع والى عند الزوال يوم عرفة للمفردة والقارن واذا دخل الحرم
للمقيم والاحرام في قطن محض واحرام المرأة كاحرام الرجل الا في تحرير الحيض ولا يمنعها الحيض منه **الباقي**
المرحوم في تروك الاحرام والواجب منه اربعة عشر تركا صيدا البر واما سكره وكلمه ولا مشارة اليد ولا
عليه ونجسه والنساء وطبا وبقبالا ولسا ونظر البشوة وعقد له وعينه وشهادة عليه والاستئذان
الطيب والمحظ الرجال وما يتراهم والقنوق وهو الكذب والجذال وهو قول كاذب وبلى والله
وقتل هوان الجسد وازالة الشعر مع غير الضرورة واستعمال الدهن وتغطية الرأس للرجل والظليل
ساوا وقص الاظفار واللبس الثياب في غير مكة الا الفواكه الا الفواكه ولا ذبحوا الخيل ويكره الاكل
بالسواد والنظر في المرأة وليس لها ان تلبس في الحجامة وذلك الجسد وليس السلاح اختا واعلى احد القلوب
في ذلك كله ولا تلتاق للمرأة والاحرام في الثياب الوسخة والمعلقة والحذاء المزينة ونحو الحمام وتلبسه
المنادي واستعمال الرماحين ويجوز جك الجسد والسؤال ماله يد **الباقي** في كفارة الاحرام وفيه
فصلان **الاول** في كفارة الفسيد وهو الحيوان المحلل المتسخ في البر ويجوز صيد البحر وهو ما يبين ويضج
فيه والدجاج الحبشي ففي النعامة بدنه ومع العجز يفيض عن البدنه على البر ويقطع سبب مسكنها الكل
مسكين مدان وما زاد عن سبب له ولا يجزى ما نقص عنه ولو عجزها من كل مدين يوما فان عجزها من ثمانية عشر
يوما وفي حرة الوحش وسائر بقرة فان لم يجد فحقن شيئا على البر واطع ثلثين مسكنا لكل واحد مدان ولا
يجب عليه التتيمم والفاضل له وان عجزها من كل مدين يوما فان عجزها من ثمانية ايام وفي الضبي والتعلب
والا رب شاه عن كل مدين يوما فان عجزها من ثمانية ايام وفي كسر بعض النعامة اذا حبل الفرج لكل بقصة بكرة
من الاكل وان لم يحل اكله اكله في الاثا بعد دهاق لناج هدي لبيت الله فان عجز عن كل بقصة
شاة فان عجز اطمع عشرة سائكن فان عجزها من ثمانية ايام وفي سبب القطا والبيد اذا حبل الفرج لكل بقصة
من صغار الغنم وان لم يحل اكله اكله في الاثا بعد دهاق لناج هدي لبيت الله فان عجز عن كل بقصة
النعامة وفي الحمام شاة وفي فحما حبل وفي بيضاء درهم وعلى الحبل في الحمام درهم وعن الفرج

بالحر من الباب **الثاني** في افعال الحج وفيه فصول **الاول** في احرام الحج اذ اخرج من العرة وجب عليه الاحرام بالحج من مكة لئلا
ان يكون يوم التروية عند الزوال من تحت الميزاب وكيفيته كما تقدم الا انه منى احرام الحج ويقطع البنية يوم عرفة
عند الزوال ولو نسيه حتى حصل بعرفات احرم بها ان لو تمكن من الرجوع ولو لم يذكر حتى يقضي فاسكر لم يكن عليه شيء
الفصل الثاني في الوقوف بعرفات وهو يحسن في الحج بسط بالاحلال بعد التروية فاسيا حتى فات وقته ولو حصل
بالمشعر بطل الحج ويجب فيه النية والكون بعرفات للمغرب الشمس من يوم عرفة ولو لم يتمكن من الوقوف بها رافق
ليلا ولو قبل الفجر ولو لم يتمكن اذ حتى طلعت الفجر وقف بالمشعر واجزاه ولو افاض منها قبل الغروب وجب عليه بدنة
ولو عجز صام ثمانية عشر يوما ان كان عالما وان كان جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه ونمرة وقوية وذو الحجاز وعرفة
والاراك حد ودولة تحري الوقوف بها ويستحب ان يخرج الى منى يوم التروية بعد الزوال والامام يصلي بها ثم يبيت
الى فجر عرفة ولا يجوز اذ يحضر حتى يطلع الفجر الشمس ويدعو عند نزولها والحاج عتدا وفي الطريق ان يقف مع السفح
في مسيرة الليل واعيا قاعا وان جمع بين الظهرين فاذا نوافه متين ويكره الوقوف على الجبل وقاعا **اوراك** **الفصل**
الثالث في الوقوف بالمشعر واذا غلبت الشمس من يوم عرفة افاض الى المشعر وسكن ان يقصد في المسير ويصل عند
الكثيب الاحمر ويؤوض الغمامين حتى يصلهما فيه ولو صار دمع الليل فجمع بينهما فاذا نوافه متين ويجب فيه النية
والكون فيه من طلوع الفجر لاطلغ الشمس ولو فات لصعوبة في الزوال وكذا فاق قبل الفجر لما عاهد الكثر في صلاة وصح
سجدة ان كان وقف بعرفة ويجوز للزرة والحناف الا فاضة قبله وحده المشعر ما بين المازن من الحياض الى وادي محسر
وهذا الوقوف يكره من تركه ليلا او نهارا بعد ابطال حجه ولو كان ناسيا وادرك عرفة صح حجه **مسائل** الاولى وقت
الوقوف الاختياري بعرفة من نواف الشمس يوم عرفة الى فجرها والاضطراري الى الفجر ووقت الوقوف الاختياري
للمشعر من طلوع الفجر يوم الحج الى طلوع الشمس والاضطراري الى الزوال فان ادرك احد الموقفين اختيا وادرك
الاخر بصعوبة صح حجه وان ادرك الاضطراريين معا فاقه الحج على قول اما لو ادرك احدهما فاقه بطل حجه اجماعا
الثانية من فاته الحج سقطت عنه افعاله وحل جعة مفردة ويقضي الحج في العاقل مع الوجوب **الثالثة** حيث
الوقوف بعد الصلوة والدعاء او على المشعر بالرجل الضرورة والصعود على قرة فذكر انه عليه **الرابعة** حتى يعطى
حصي الرمي منه ويجوز رمي اي جهات الحرم كان عند المساجد **الفصل الرابع** في نواف الحج ويجب يوم التروية نية **الفصل**
ومحرمه العتبة سبع حصيات ملقطة من الحرم الجان مع النية واصابة الجرة بفعل بما يحسن رميا ويستحب ان يكون
رمية نواشدا راعا لا ملقطة لا مكسرة ولا صلبة والدعاء عند كل حصاة والطهارة والتباعد بمقدار عشرة
اذ وقع الى خمسة عشر رجلا والى حد فاقه تسبق هذه الجرة ويستدبر القبلة وفي عتقها تسبقها ويجوز
الرمي عن العليل **الثاني** الذي وجب بعد الرمي الذي رميا وهو الهدى على المتمتع خاصة في الفرض والنفل والي

الزاد الملوك بالسوا وان هدى عن فاقه قبل احد الموقفين لزمه الهدى مع القدرة والامام وجب فيه النية
وتجبره على يوم النحر وعدم المشاركة في الواجب وان يكون من النعم ثنيا فدخل في السادسة ان كان من البدن
وفي الثانية ان كان من البقرة والغنم ويجري من الضان الجذع اما غيرهم من ذوات النحر لا يكون على كلتيهما النحر
ويستحب ان يكون بمنته قد عرف بها انا فاقه من الابل والبقر فذكر ان من الضان والمعز والدعاء عند الذبح وان
ياكل ثلثة او هدى ثلثة ويطلع القانع والمعتن ثلثة ولو فقد الهدى ووجد ثمن خلفه عند من يشتريه
ويذبحه في طول ذي الحجة ولو فقد صام ثلثة ايام متتابعات في الحج وسبعة ارجع الى اهله ويجوز نقله
ثلث من اول ذي الحجة ولا يجوز نقله عما عليه فان خرج ولم يصحبها تعين الهدى في القابل يعني واما هدية
فيحج حجة اخرى يعني ان فتره الحج بمكة ان فتره العرة ويجوز ركوب الهدى وشرب لبنه والمريض به
ويؤلفه فاذا هلك هدى القران لم يلزمه افاقة بدله الا ان يكون مضمر ولا يتعين الصدقة الا بالذبح
ولا يعطى الجزاء من الهدى الواجب واما الاضحية فتسحق يوم النحر وثلثة بعده يعني ويومان في عتقها ويجوز
هدى المتمتع عنها ولو فقد هدا تصدق بثمنها ويكره التقية بما يربيه واعطاء الجزاء والحل **الثالث**
الحلق يجب يوم النحر بعد الذبح الحلق والتقصير يعني والحلق افضل ويتأكد للصورة والمليد ويقين
في المرة القصير ولو جع قبل الحلق او القصير جمع وفعل احد هما فان تعدد حلقا وقصرين كان وجوبا
بعث شعرة الى منى ليدفن بها استجبابا ومن ليس على رأسه شعرة لم يلزمه عليه ولا يزول البيت قبل التقصير
فان طاف قبله حيا كثر بشاة ولا يسي على الناصي ويعيد طوافه فاحلق وقصر احدا عدا الصيب والنساء
فاذا طاف حول الزبارة حل الطيب وجعل النساء بطوافهن **الفصل الخامس** في بقية المناسك فاذا حلل
بمنى مضى يومه من كان متمتعا ويجوز للقارن والمفرد طول ذي الحجة الى مكة لطواف الحج وصلي ركعتين سبعي
للزرة بطريق النساء كل ذلك سبعا وصلي ركعتين وصغرة ذلك كمالناه في افعال العرة وطواف النساء وجب
على كل حاج فاقه من هذه المناسك جمع الى منى وبان بها ليلة الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة
واجبا ويرمي في اليومين الجار الثلث كل جمرة في كل يوم سبع حصيات بيد بالجرة الاولى وبرميها عن
يسارها مكبرا واعيا ثلثا ثمانية ثلثة ثلثة كل ولو عكس عاد على الحاصل مع الترتيب ووقت الرمي
ما بين طلوع الشمس الى مغربها ولا يجوز الرمي ليلا الا للمعذور كالخائف والرواة والعبيد فان اقام
اليوم الثالث وماها ايضا والا فقص حصاه بمنى ولو بان الليلتين يعني منى وجب عليه رمي كل ليلة ثلثة
الا ان يبيت بمكة مشغلا بالعبادة ويجوز ان يخرج بعد نصف الليل ويجوز نقل الاول لمن اقام في ذي القعدة
الشمس في الثاني عشر من ذي الحجة ولا يجوز له يومه فان لم يكن عليه ثلثة والناس في الاول يخرج بعد الزوال وفي

الثاني يجوز قبله ولو نسي يومه قضاءه في الغد فقد ما ولو نسي حجة وحصل عنها ربحي الثاني ولو نسي الرمي حتى دخل
مكة رجع ورمى فان فقد رمي في القابل واستتاب مستحيا وسبح الاقمة ربحي اما الشرع فاذا فرغ من
هذه المناسك ثم تجرد واستحل العسل الى مكة الطواف والوداع ودخول الكعبة خصوصا للصلاة والصلوة
في زواياها وبين الاسطواناتين على الرضاة ثم الجلاء ودخول المسجد الحرام والصلوة فيه والاستلقاء على
قناته وكذلك مسجد الحيف ويخرج من المسجد باب الخياطين ومسجد في باب المسجد ويدعو ويشتري بدينهم
ثم يتصدق به وينصرف ويكره ان يجاوز مكة ويتجر بالمدنية والحاضر يودع من باب المسجد ثم ياتي بالمدينة
لزيارة النبي صلى الله عليه واله وسلم استحبابا مؤكدا وزيارة فاطمة عليها السلام عن الرضوة وزيارة الائمة عليهم السلام
بالبيع وزيارة الشهداء عليهم السلام خصوصا حمزة واحد واعتكاف ثلثة ايام فيها **باب التاسع** في العتق
وهي فريضة مثل الحج بشرائطه وسببها ومنافعها النية والا حرام والطواف والسعي وطواف النساء وركعتاه
والنقصير والحلق وليس في المنع بها طواف النساء ويجوز للمؤخر في جميع ايام السنة وافضلها رجب والقارن والغرض
يأتي بها بعد الحج والمنع بها جرمي عنها ولو اعتمر في اشهر الحج جاز ان ينقلها الى المنع ويجوز في كل شهر واقله
في كل عشرة ايام ولا حد لها عند السيد المرتضى **باب العتق** في المحصور والمصدود والصد وهو المنع با
بالعدو فان تلبس بالاحرام لم يخرج منه واحل من كل شيء احره منه وانما يتحقق الصد بالمنع عن مكة او عن الموقفين
ولا يسقط الواجب ويسقط المندوب ولا يصح التحلل الا بالهدى ونية التحلل ويجزى هدي السياق عنه
وللعتمر المصدود كالحاج والمصدور هو المنع بالمرض فيبعث هديه اذا لم يكن قد ساق والا فحق على هدي
السياق فاذا بلغ عله وهو مني ان كان حاجا ومكة ان كان معتمرا قصر واحل الا من النساء حتى يخرج في القابل ان
كان واجبا او طاف النساء عنه ان كان ندبا واجبا لو طاف طواف النساء عنه ان كان ندبا ولو كان
قال الحنفية فان ادرك احد الموقفين صح حجه والا فلا **كتاب الجهاد** وفيه فصول **الاول** فيمن يجب عليه
وهو العز على الكفاية بشرائطه التسليم والعقل والحرية والذكورة وان لا يكون هاروا ولا مقعدا
ولا اعمى ولا مريضا يجزع ودعاؤه الامام او من ينصبه اليه ولا يجوز مع الجائر الا ان يدهم المسلمين عدو
يحتج بهم ويدفع ولا يقصد مؤنة الجائر والعاجز يجب ان يستنصب مع القدرة ويجوز لغيره
ويستحب للمراطة ثلثة ايام الى اربعين فان زادت كانت جهادا ويجب بالنذر **الفصل الثاني** فيمن يجب
جهادهم وهم ثلثة اصناف **الاول** اليهود والنصارى والمجوس وهؤلاء يعاملون الى ان يسلموا او
يلتزموا بشروط الذمة وهي قبول الجزية وان لا يؤذوا المسلمين وان لا يظهروا ولا يمارجوا بحجرات كسرى الحمير
وان لا يجنوا كنيسة ولا يصنعوا ناقوسا وان يجرى عليهم احكام المسلمين فان التزموا هذه كف عنهم

والجند

ولا حد الجزية بل يجب ما يراه الامام ولا يؤخذ من الصبيان والجانين والبله والنساء ويجوز وضعها على رؤسهم
واراضيهم ولو اسلموا سقطت ولومات الذي بعد الحول اخذت من تركته ويجوز اخذها من عن الحرمان
ومستحقها المجاهدون وليس لهم استيفاء بيعهم ولا كنيسة في دار الاسلام ويجوز اخذ يد حيا ولا
يجوز ان يعلو الذي بناه على ياد المسلمين ويقر ما اتباعه من مسلم على حاله ولا يجوز ان يدخل المساجد
الثاني ما عدا هؤلاء من الكفار يجب جهادهم ولا يقبل منه الا الاسلام ويبدد بقتال الاقرب والاشد
خطرا وانما الجاهلون بعد الدمار من الامام او من نصبه الى الاسلام فان اقتنعوا حل ما لهم ويجوز للمهاجرين
مع المصلحة باذن الامام وبعضهم امام احاد المسلمين وان كان عبدا الاحاد المشركين ويرون دخل يشتمه
الامان الى مانه ثم يقاتل ولا يجوز الفداء اذا كان العدو على الضعف من المسلمين الا المحترق لقتال
او مقتول في فقه ويجوز الجارية سبا في انواع الحرب الا القاء السم في بلادهم ولو تترسوا بالصغار والنساء
او المسلمين لم يمكن القتل الا قبضهم جاز ولا تقتل النساء وان ملون الا مع الضرورة ومن اسلم في دار الحرب
حقن دمه وولده الصغار من السبي وماله من الاخذ ما يقتل ويحول وما الارضون من القتل ولو
اسلم العبد قبل مولاه خرج ملك نفسه **الثالث** البغاة وهم من خرج على امام عادل ويجب قتاله
مع امام العادل من نفسه على الكفاية ان يبرعوا ومن سمان من لم يبرع على جريحهم ويتبع مدبرهم و
يقتل اسيرهم ومن لا ثمة له فلا يجوز على جريحهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم ولا يخل سبي ذوا رية
الفرجين ولا ضائهم ولا اموالهم **الفصل الثاني** في قسمة الغنائم يجمع ما يفتح من بلاد الشرك يخرج منه ما
يشترطه الامام لاجل الجاهل والرفيع وهو عطاء القليل والاجرة ما يصطفيه ثم يجل الباقى واربعة الاخماس
الباقية ان كان ما يقتل ويحول طلبة قاتله ومن حضر القتال وان لم يقاتل خاصة للراجل سهم وللعاو سهمان
ولذو دابة افراس ثلثة ومن ولد بعد الحيازة وقبل القسمة اسهم له وكذا من طعمهم للمعونة ولا يفضل احد
على غيره لشرفه او لشدة بلادة ويقسم ما يفتح في المراكب كهذه القسمة ولا يسهم بغير الجبل والاعتبار
بكونه فارسا عند الحيازة لا بدخوله في المعركة ولا يفتى للاعراب وان جاهدوا ولا ساري من الاثاث
والا فلان يكون بالسبي والذكور البالغون ان اخذوا قبل ان تضع الحرب اوزارها وجب قتلهم مالم يسلموا
ويختاروا والا امام بين ضرب عناقيم او قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وتركهم حتى يترخوا ويعوتوا وان
اخذوا بعد انقضاء الحرب لم يجر قتلهم ويقتل الامام بين المن والغدا والاسترقاق واما الارضون فما
كان حيا ظلمة كانه لا يختص بها المقامون والفقهاء الى الامام ولا يصح بيعها ولا وقفها ولا هبتها ولا
ملكها على الخصوص بل يصرف الامام حاصلها في المصالح والمهمات قبل الفتح للامام لا يتصرف فيها الا

بأنه هذا حكم الأرض المفتوحة وأما أرض الصلح فلا ربا بها ولا باعها المالك الثقيل ما عليها من الخبز إلى
وتجارتها ولو سلم سقط ما على أرضه أيضا ولو شترت الأرض للمسلمين كانت كالمفتوحة وأما أرض من سلم
عليها طوعا فلا ربا بها وليس عليهم سوى الزكوة مع الشرايط وكل أرض ترك أهلها أو رها فلا إمامان
يقبلها ويندفع طسقا من التثقل إلا ربا بها وكل من أحيا أرضا أو باذن الإمام فواجبها ومع
ظهوره له دفع يده وشرايط التملك بالاحياء أن لا يكون في يد مسلم ولا حر عا لعمرو ولا مسعر البعده
ولا مقطوعا ولا حجر ولا حيا بالاعادة والتجديد بعيد التملك بل لا ولو تفرقت **الفصل الرابع** في الأبا للمعروف
واللهي عن المنكر وهما وليان عقلا على الكفاية بشرط أن يعرفوا المعروف وفي المنكر وإن يكون تأثير
الانكار وإن يظهر أو أمة لا طالع واشفاء المفسدة والمعروف فثمان واجب وندب ولا امر بالواجب واجب
وبالمنكر وبندوب وأما المنكر فكل من فسخ الله من واجب وينكر ولا بالقلب ثم باللسان ثم باليد و
لو اقتصر إلى الجراح لم يفعل إلا باذن الإمام والحد ودر لا يقيمها إلا بامر ويجوز للجراح أمة الحد على عبده و
وزوجه إذا امن من الضرب وللقهقار إذا اعتدا حادثة الغيبة مع الامن ويجب على الناس مساعدتهم ولهم
الفتوى والحكم من الناس مع الشرايط المقتضية ولا يجوز للحكم عند هذا أهل الخلاف فان انظره الجائر
على ما تقتضيه فالمرء يكون فلا يجوز إلا من قبل العادل ولو لم يجرى من الجائر ما لم يعلم كونه
من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو أكرهه بدونه جاز ويجتهد في انقاذ الحكم بالحق **كتاب مناجاة** وفيه فصول
الفصل الأول في التجارة التجارة قد تجوز للمسلمين للأمن من معيشة سواها وكانت باعثة وقد فتح إذا
التوسعة على عياله أو نفسه وقد تكرر كالحكم وقد يباح بان لا يحتاج إليها ولا ضرر في فعلها وقد عرفت أن
في محرر وهو أصناف الأول هو التكتب ببيع الأعيان الخفية كالخمر وكل مسكر والقناع والنبته والدم والكلب
الكلب الصيد والماشية والحائض والزروع والدهن الخ من الاستصباح به تحت السماء **الثاني** في حرم التكتب
بالألف المحرمة كالعود والزمرد والاصنام والصلبان والآل الفداد كاستطبخ والنور ولا رجعة عن **الثالث**
في حرم التكتب بما يقصد به المساعدة على الجرم كبيع السلاح لأعداء الدين والسائق للجرم والحوالة لهاد
بيع العنب ليعمل الخمر والخشب ليعمل عمارا ويكره بيعها على من يؤول ذلك من غير شرط **الرابع** ما لا يتوقع به جرم
التكتب به كالمنسوخ البرية كالقرود والذئب والجرم كالجرى والسلاحف والطافي ولا بأس بالبيع
في حرم التكتب بما يجوز على كمال الصور الجسمية والقناني غير الغريب بالحق وفيها المرمون وحفظ
الضلال ونشرها لغير المقصود تعلم السر والقبالة والكمادة والسعبد والقمار والعشق وتزويج الرجل
بالحرم وزخرفة المساجد والمصاحف ومعونة الظالمين على ظلمهم واجرة الزانية **كتاب مناجاة** ما يجب فعله في التكتب

بدا حرة تفصيل الموتى وتكفينهم ودفنهم ولا حرة على الحكم والرشافة ويجوز أخذ الزرق من بيت المال وكذا
الأذان وأما المكره فلا صرف وبيع الأكلان والطعام والرقوق والذباحة والصياغة والحجارة مع شرط
طحا كره وأجرة الضرب وأجرة تعليم القرآن ونسخه وكسب القابل مع الشرط وما يأخذها السلطان باسم
المقاسمة والزكوة حلال وإن لم يكن مستحقا له وجاز للظالمين حراما من غلبته بصيرها والأحلت ومن امر
بصرف حال إلى قبل وعين له لغيره القدي والاحرازان يتناول منه مثل غيره إذا كان منهم على قول **الفصل**
الثاني في أداب التجارة يستحق التقدیر فيها يعرف بحج البيع وفاسده ويسلم من الربا وإن يسوى بين المتبايعين
ويقبل المشتري قبل الباعد العقد ويكره له تعمد وما أخذ الناقص ويعطى الزاج ويكره مبيع
البائع وزم المشتري وتكتمان العيب والخلق على البيع والبيع في المظلم والبيع على المؤمن من غير ضرره وعلى
المؤمن ببالاحسان والسوم بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وإن دخل السوق قبل غروبه ومعامله إلا داني
وزوي العاهات ولا كرا ولا استعطاء بعد الصفقة والزبادة وقت النداء والعرض للكيل والوفز مع
عدم المعرفة والدخل على سوا حبه وإن يتوكل حاضر لباد وطلع الركبان وحده أربع رايخ فادون وثبت
الخيار مع العين الفاحش والخش وهو الزبادة أو زيادة من واطاره البائع ولا حكا وهو جسد الحطة والسفر
والنمر والربيب والسمن والطير للزيادة في الثمن مع عدم غيره ويحس على البيع ولا يسعر عليه **فصل الثالث**
في عقد البيع وهو الإيجاب بقوله بعتك والقبول وهو اشتريت وأما بيع إذا صدر عن كلف ماله لا
بالحكم كالأب والجد والحاكم وأمينه والوصي والوكيل ويقف عقد غيره على الإجازة ولو جمع بين ملكه وغيره
مضى في ملكه ويجوز للمالك في الإجازة والمشتري مع فيه المالك الخيار ويشترط في المكيل والموزون والحد
معرفة المقدار واحد بها ويجوز ابتضاع بعض الجمل مشاعا إذا علمت نسبتهم ويجوز الأمان والظروف وما يثارها
ويشترط في كل بيع أن يكون مشاهدا أو موصوفا بما يرفع الجهالة فان وجدته على الوصف ولا كان له الخيل
ولو اتفق من معرفته إلى الآخر جاز بعده بالوصف أيضا ويجوز مع خلافه ولو أدى إلى الاحتداد
جاز شراؤه فان خرج معيشة أخذ رسته وإن لم يكن له قيمة بعد الكسر أخذ الثمن ولا يجوز بيع السك في الأجرة
ولا الدين في العزج ولا ما في مابطن الأنعام ويجوز لو ضم معها غيرها ولا ما طلق الفحل ويجوز بيع السك
في فادته وإن لم يقيق ببيع الصوف على ظهر الغنم ولا بد أن يكون الثمن معلوما مقدرا وصفا بالمستأهدة
أو الصنف ولا يجوز أن يبيع بدنا وغيره ثم نسبته ولا فقد أمعجهل نسبته إليه ويشترط أن يكون فقد
على تسليمه فلا يصح بيع الأبق منقورة ولو ضم إليه غيره حولا الطير في الهواء وكل بيع فاسد فانه ضمنون
على قاضيه ولو ضم صنفه أو صنفه فادته قيمته رجوع بالزيادة ولو نقص ضمن النقصان كالأصل وإذا

اختلف المتبايعان في قدر الثمن فالقول قول البائع ان كان باقيا وقيل ان كان في يد موقول المشتري ان كان
تالفا وقيل ان كان في يده **الفصل الرابع** في الحيوان ما قسمه سبعة الاول خيار المجلس في باع شيئا ميبلا له
للمشتري الخيار ما لم يتصرف او يشتراط سقوط قبل العقد وبعده ولا يثبت في غير البيع **الثاني** خيار
الحيوان كل من اشتري حيوانا ثبت له الخيار خاصة ثلثة ايام من حين العقد ان شاء الفاعل فيما فيه مالم يشتراط
سقوطه او يتصرف للمشتري فيه فان تلفت في هذه المدة قبل القبض وبعد ففي البائع ما لم يجرى المشتري
فيه حدا او العيب الحادث من غير تقريبا لا يمنع الرد بالسابق **الثالث** خيار الشرط يثبت في كل بيع اشتراط
الخيار فيه ولا يتعدد عدة معينة بل لما ان شرط طام ما شاء بشرط ان يكون للمدة مضبوطة ويجوز اشتراط
لأحد مما وليها او لثالث واشتراط المدة يرد فيها البائع الثمن ويخرج المبيع من تحت ولما بان بالثمن
كاملا ازم البيع والتلف من المشتري في المدة والتالفة **الرابع** خيار العيب وهو ان يبيع ويد من المثل او من اقله
يشترى باكثر منه ولا يعرف القيمة فاما المتبايعان فتناسل فيه فيما والمقبوض **الفصل الخامس** من باع شيئا ولو يقبض اياه
التمن ولا سلم المبيع ولم يشترط الفاضل ازم المبيع ثلثة ايام فان جاء المشتري فهو احمى بالسلعة وان مضت
كان للبائع الغش فان تلفت السلعة كانت من مال البائع على كل حال وما لا ينافى له ثبت الخيار فيه ولو **السادس**
خيار الردية من اشتري موصوفا غير مضاف كان للمشتري خيار الفسخ اذا وجد في الوصف ولو لم يثبت
البائع وباعه الوصف فهو احمى كان البائع الخيار **السابع** خيار العيب وسيا في الخيار مودون والمبيع اذا
تلف قبل القبض كان من مال البائع وان تعيب خيار المشتري بين الرد ولا مساك **الفصل الخامس**
في العيوب وكل ما زاد او نقص عن الجري الطبيعي فان اطلق المتبايعان البيع واشتراط العيب اقمى العيوب وان
بقوا من العيوب فلا ضمان وبدونه اذا ظهر عيب بخير المشتري بين الرد ولا مساك بالرد في الموصوف فيه
فان كان قد تصرف او صدق فيه عيب عنده ثبت لا من خاصه ولو علم بالعيب ثم اشترى فلا ارض
وايضا لو باع شيئين صفقه فظهر العيب في احدهما كان للمشتري الا ان يرد الباقي لا العيب وحده ولو
اشترى اثنان صفقه لم يكن لأحد مما رخصته بالعيب الا اذا وقع الآخر والتصرف في بطل رد **المعيب**
الا لو طرأ في الحامل فبردها مع نصف عشر القيمة والخلب في الشاة المصنوعة فبردها مع قيمة اللبن ان قد
المثل ولو ادعى البائع البتري من العيوب ولا يمينه فالقول قول المشتري مع عيینه ولو ادعى المشتري
تقديم العيب على العقد فالقول قول البائع مع عيینه **الفصل السادس** في التلف والتسليم واطلاق العقد
يقضي حلول الثمن فان شرط ما قبل مدته من عيینه صح ويطلب في المجهول وكذا لو باع بيمين خلا وبان مد
موجلا واذا باع شئيه ثم اشتراه قبل الاجل بزيادة او نقصان من جنس الثمن وعينه جسيما او موصوفا

صح مع عدم الشرط ولو اشتراه بعد حلوله جاز بيعه لمن مطلقا وبه قبل الخوض مع الفان والافق خلافه ولا يبيع مع
التمن قبل الاجل ولا يقبض قبله وحل ودفع وجب القبض فلو اشترى وملك كان هلاكه من صاحب الحق ولو اشترى
شئيه وجب ان يغير الاجل اذا باعه وله ان يغير خياره المشتري بين الرد ولا مساك بالتمن ما لا اذا باع بالخيار
نسب الربع الى السلعة كالإلى الثمن ولو اشترى اقله صفقه لم يجر له بيع اقلها بالخيار بالقوة وبسطها
الا بعد الاعلان **الفصل السابع** فيما يدخل في المبيع من باع ارضا دخل فيها الحق والشرط مع الشرط ولا فلا ويدخل في
قال بعتكها وما اعلق عليها بائنا وما عاهاها وما فيها ويدخل في ادا الاعلى ولا سفل الا ان يتسفل الاعلى السكنى
عادة ولو باع خلا موصوفا لغيره للبائع ولو لم يبره بالثمن للمشتري ولا يدخل في الا تباع من غير شرط
ولو اشترى خلا كانت له المثل اليها والخرج عنها ولم يدرى جوازاها **الفصل الثامن** في التسليم وهو
التحلية فيما لا يدخل ولا يحول والكيل والوزن فيما يكال وبوزن والقبض اليد في الا سعة والنقل في الحيوان و
هو واجب على البائع في البيع وعلى المشتري في الثمن ويجوز ان معا الواسع او يوجب التسليم مفرغا ويجوز بيع ماله
يقبض قبل الا ان يكون طعاما فلا يمينه الا قوله والقول قول البائع في عدم القبض مع حضوره او
المشتري الكيل والوزن مع عيینه وعدم اليمينه وقول المشتري مع عدم حضوره ويصح حال العقد
ما يسوغ ويدخل تحت القدره ولا يجوز اشتراط ما ليس بمقدور كصيرورة الزرع سبلا او بفتح اشتراط
العقود ولا اشتراط ما لا يسوغ كعدم العقد وعدم وطى لا مزيل الشرط وفي بطل البيع وجه قوي ولو
شرط مقدرا فقبض خيار المشتري بين الرد ولا مساك بالقسط من الثمن سواء كانت الاجزاء متساوية
او مختلفة فان اخذ بالقسط خيار البائع ولو اخذ بالجمع فلا خيار ولو زاد متساوية على الاجزاء اخذ البائع الزايد
فخيار المشتري في ولو زاد المختلف فالوجه عندي البطلان ويجوز ان يجمع بين بيع وسلف وبيع المختلفين
صفقه **الفصل التاسع** في الربو وهو معلوم الحريم بالضرورة من الشرع وهو بيع احد المتبايعين بالآخر مفرغا
عينيه كبيع قفيز بقبضين او حكيمة كبيع قفيز بقبضين عينيه وشرطه الا ان الاتحاد في الجنس والكيل
والوزن ويجوز بيع احد المتبايعين بالآخر متساويا نقدا ولا يجوز عينيه وكل ربوي يجوز بيعه على الفه نقدا متساويا
ونسيئة على اى اهيته وكذا غير الربوي لان يكون احد العوضين من اثمان والشعير والخطه حسن واحد
وكذا كل شئ مع اصله كالسمسم والشعير وكل ربوي من اصل واحد كالسني والوزن والحميد والودي والليم
تختلف باختلاف الحيوان وكذا اذا كان الشئ خروفا في بلد وموزونا في اخر لكل بلد حكم نفسه ولا يباع
الربط بالتم وان تساوبا ويكره الحكم بالحيوان ولو باع درهم او صاعا بدينارين او مدين بدينارين او مدين
الربا لم يملك الا التبر عليه ويعيب ما اخذ منه على الكره ان وجدته او ورثته ولو جعله بصدق بده عنه ولا وبا

من الوالد وولده ولا بين السيد وعبد ولا بين الرجل وزوجه ولا بين المسلم والحرية وثبت بينه وبين الذي
واما الصنف فشرطه التقاضي في المجلس فان تساوى المجلس وجب تساوي المقدار والا فلا ولو قضى البعض
مع فرد خاصه ولو فاداة المجلس مصطفيين ثم تقاضوا مع واحد من المدينين بالفضل وبالعكس والدرهم
المشتري منه اذا كانت معلومة الصنف جازا نقاشها والا فلا الا ان يبين حالها والصلح من الجهرين ان
امكن المخلصه لربيع باصدا ماله ولا بيع بالناقص ومع التساوي يباع بها وترايا الصياغة مقصد من يجوز
ان يعرضه ويشترط الا قاضي ما رهن اخرى وان يشتري درهما بدراهم ويشترط صياغة جازة على اشكال ولا
ينبغي عاينه **الفصل الثاني** في بيع الثمرة لا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها ويجوز بيعه وان لم يبد صلحها بشرط
القطع او مع القيمة او عامين ولو فقد الجميع فعولان ولو ادرك بعض البستان جاز بيع الجميع وكذلك الجوز السباع
اذا ادرك احداهما وبيع الثمرة في الكا مائة والنزع قاعا وحصيدا وفصيلا وعلى المشتري قطعه فان تركه طالع
الباب ما حرة الارض مدة التسليم وتلابع قطعه ويجوز بيع الحفر بعد انقضاء القطر ولقطات وما جاز او
يجوز جارة وجزات وضوابط ويجوز استئجار حصة مشاعة او مغل او مغل معينا اذ ارطلا معلومة فان
خاست سقطت من المشتري حيا به والحفاظه حرام وكذا المزايعة الا العريه ويجوز ان يتقبل احد الشريكين حصته
صاحبه بوزن معلوم ومن من يترفع ثمنه لا يقصد الا ان ياكل من غير استصطحاب ولا امتناع **الفصل الثالث**
في بيع الحيوان كل حيوان مملوك يبيع بيمينه ويستقر ملك المشتري عليه الا ان ينفذ او ام الولد مع وجود ولدها
وايضا اشها والعدة عليه او يكون العبد ابا للمشتري وان علا وابنا وان تول او واحدة من المهرات عليا
او رضاعا وكذا المرأة في العروين فيسقط عليه لو ملكه او يكون المشتري كافرا والعبد مسلما او يكون العبد
موتوقا ولو ملك احد الزوجين صاحبه استقر الملك لبطل النكاح ويجوز ابتياع ابعاض الحيوان المشاعة
ولو شرط احد الشريكين الواس والجلد ماله كان له بنسبه ماله لا ما شرطه ولو اوج بشر او حيوان او غيره
جسده مع وزنه نصف الثمن ولو شرط واسل المال لم يكن ولو قال الزوج لنا ولا خردان عليك لم يلزم
الشرط وعلى البائع استواء الا قبل بيعها لحيته ان كانت مخضو ولا فخره او يبيع بما ولو لم يستبرأ
وجب على المشتري ويسقط في كايته والصغيرة والمستبراة وامه المرأة ولا يطالها قبل الا بعد
مضي اربعة اشهر وعشر ايام فان فعل عزل ولو لم يعزل كره بيع ولدها ويسوي ان يغير اسمه او طعمه
شيئا من الخلوة وصنعه اربعة دراهم ولا يرى عشر في ميزان ويكره الفقه بين الام والولد قبل
بيع سين ولو ظهر استحقاق الامه بعد حملها انزعها المالك وعلى المشتري عشر قيمتها ان كانت مكره او لا
نصفه وقيمة الولد يوم سقوط حيا ويبيع بذلك على البائع اذ لو يكن له علم بالعقب وقت البيع ويجوز

مؤخر

شرا ما يبيعه الظالمون من اهل الحرب وكذا بنت الطالير واخيه وعمرها من اقراره ومن اشترى جارية مبرقة
من ارض الصلح او رها على البائع واسترجع الثمن ولموات ولا عقب له ومنها الى الحاكم ولو دفع الى مملوك ما رزق
مالا يشتري فتمه ويعتق ويجوز عن فاشترى اياه ثم ادعى كل واحد من المالك شراهن ماله فالقول قول صاحب
المملوك مع عدم البينة ولو ادعى الشريك جارية الشريك احد بنصيب غيره فان حملت قومت عليه وانعقد
الولد حرا وعليه قيمة حصص الشريكة منه عند سقوط حيا ولو اشترى كل من المازونين مملوكا وكسبت
بطل العقدان **الفصل الثاني عشر** في السلف وشروطه ذكر المجلس والوصف والذات للمجاهلة وبعض الثمن قبل العقد
ولو قضى البعض مع بنسبه وبطل الباقي وتقدر بالبيع ذي الكيل والوزن بمقداره وتعيين اجله ونسبته
امكان وجوده قبل الحل فان تعد وتغير للمشتري بين الفسخ والصبر ولو دفع من غير المجلس برضاه مع عقيب
القيمة يوم الاقباض ولو دفع دون النصفه او اكثر او قبل الاجل لم يجز له قبول بخلاف ما لو دفعه في وقت نصيبه او
ازيد منها جاب العيول ويجوز اشتراطها هو سابع ولا يجوز ان يشترط من زرع ارض بعضها او غزل امانة
يعنيها او ثمة حله بعضها او جرة الكيال او وزن المتاع ويابع الامتعة على البائع واجرة الناقذ وزيان
الثمن ومشتري الامتعة على المشتري ولو يتبع الواسطة فلا اجرة ولا ضمان على الدال في الحرية ولا
في دبه اذ لم يفرط والعقل قول في الفريط مع اليقين وعدم البينة وفي القيمة لو ثبتت **الفصل الثالث عشر**
في الشفعة اذا باع احد الشريكين حصته في ملك كان للاح الشفعة بشرط ان يكون المالك
يبيع بيمينه وان يتقبل الحصه بالبيع مشاعا مع الشفع حال البيع او يكون شريكا في الطريق والهر والساقية
وان لا يبريد الشريكا على الاثنين وان يكون الشريك قادرا عليه وان يطالب مع الفرض مع المالك ولو
باع مملوكا الشفع الطلق فيصده جاز لصاحبه اوقفه بالشفعة ولا يثبت الذي على مسلم ويشترط المسلم
ويأخذ الشفع بما وقع عليه العقد وان اوجده من بعضه ولو لم يكن مملوكا اخذ بيمينه ولو ذكره في الثمن
اجل ثلثه ايام وينظر لو كان في بلد اخر فما يمكن وصوله اليه مع ثلثه ايام ماله يبيعه المشتري بيمينه
للقايب ويطلب مع حضوره والسفينة والصبي والمجنون يطالبون مع زوال الاحسان او الولي والشفيع
ياخذ من المشتري ودره عليه ولو كان الثمن مؤجلا عليه اخذ الشفع في الحال والزم به كسب اذ لم يكن
مملوكا ايضا الثمن عند الاجل والقول قول المشتري مع يمينه في كيفية الثمن اذ لم يكن الشفع بيمينه
والشفعة قوتت كما هو اللبس ولو اسقط الشفع قبل البيع لم يطل بخلاف ما لو بارك واشهد على الش
كتاب الاجارة والوديعة وتوابعها وفيه فصول **الفصل الاول** في الاجارة وشروطها ستة العقد
وهو الايجاب والقبول والاذان بالوضع على ثلث المنفعة مدة من الزمان بعض معلوم وان يكون ممن هو جاز

التصرف والعلم بالاجرة كمالا او وزنا ويكتفي فيها وفي غيرها المشاهدة وان يكون المنفعة معلومة بالزمان
او العمل كذا او في حكمها ويضبط المدة بما لا يزيد ولا ينقص وهي لازمة ولا يبطل الا بالتراضي كالمساع
ولا بالموت والمستاجر امين يضمن مع التعدي واطلاق العقد يقتضي تحيل الاجرة ولو شرط وضعها
لجوما معينة او بعد المدة صح والمستاجر ان يجرى اكثر او اقل ان لم يشترط عليه المباشرة ولو منع الجري
من العين او ملك قبل القبض بطلت ولو شرط المدة بعد القبض صح ورجع المستاجر على المالك ولو ائتم
المسكن من غير تفریط فسخ المستاجر ويرجع بالنسبة للمخلف من الاجرة او الزم المالك بالهجرة والقول قول
منكر الاجارة مع عدم بينة المدعي وقول المستاجر في مدة الاجرة والتفریطا وقيمة العين وقول المالك
في رد العين وقد استاجر وكل موضع يبطل فيه الاجارة يثبت فيه اجرة المثل ويصح اجارة المشاع وتبين
الصانع ما حسه وان كان حادقا كالعقار يخرق المثل **الفصل الثاني** في المزاولة والمساواة وهما عقدان
لا زمان لا يبطلان الا بالتراضي واما المزاولة فشرطها خمسة العقد وان يكون النماء معا ولا لاجل
المعلوم وتعيين الحصة بالجزء المشاع وتكون الارض ما يتنفع بها وله ان يزرع بنفسه وبغيره وبأن يكون
ماله يشترط المباشرة ويوزع ما شاء الامع التخصيص في العقد والخارج على المالك ماله يشترط عليه
والخروج جاز من الطرفين فان اتفقا كان مشروطا بالسلامة واذا بطلت المزاولة لم يزرع العامل
ثبت اجرة المثل ويكره اجارة الارض بالحظيرة والشعير منها وان يشترط مع الحصة ذهبا او فضة
ولو غرق في القبض بطلت ولو غرق بعضها خسر العامل في الفسخ والا مضاء وكذا الواسطة جاز
اما المساواة فشرطها ستة العقد من اهل المدة المعلومه وامكان حصول الثمرة فيها وتعيين
ومشاعها وان يكون على اصل ثابت له ثمرة يتنفع بها فاما ويخرج قبل ظهور الثمرة وبعد ما تم
بالعمل والطلاق العقد يقتضي قيام العامل بكم ما يستزده الثمرة وعلى المالك بناء الجدار وعمل المنازع
والخراج ومع بطلانها ثبت للعامل اجرة المثل في النماء ولو شرط على العامل مع الحصة ذهب
او فضة كره ووجب الوفاء باذنه مع سلامة الثمرة **الفصل الثالث** في المعالة ولا بد فيها من الاجاب
كقول من رد عبدي او فعل كذا فله كذا ولا يقتصر الى القول لفظا يجوز على كل عمل محال مقصود وان كان
مجهولا فان كان العوض معلوما الزم بالفعل ولا فاجرة المثل الا في البعير والابق بوجوبه في المصنف في كل واحد
دينار وفي غير المصنف اربعة دنانير ولو بركة فلا اجرة من اجعل غيره او لا ولو بركة الاجني بالجل لزمه
مع العمل ويستحق للجل بالتسليم ومع التسليم للجل ليس للماعل الفسخ بدون اجرة ماعل يعمل بالناظر من المعاليتين
ولو جعل لعل يهدى عن كل واحد بعضه على الجبل ولو صدر من كل واحد فلكل واحد جعل ولو جعل للورد من

مساقمة

مساقمة فرد من بعض امله بالنسبة والقول قول المالك في عدم الجعل في تعيين المجهول فيه وفي العقد فيبطل فيه
الاقل من اجرة المثل والمدي وفي عدم السبي **الفصل الرابع** في السبق والولاية ولا يمتنع من الجواب وقبول واعضا
يصحان في السهام والحرايب والسبوف والابل والصيد والجلل والبعال والحير خاصة ويجوز ان يكون العوض
دينا او عينا وان يبدل اجسنا واحدهما او من بيت المال وجعل السابق منها او للجلل وليس للجلل شرط ولا بد
في المسابقة من تقدير المساقرة والعوض وتعيين الدابة وقساو يمتنع في السبق ويقدر في الرمي على تقدير
الربح وعدد الاصابة وسبقها وعد المساقرة والغرض في تعامل جسد الالة ولا يشترط تعيين السهم ولا العوض
ولو قال من سبق منا من اجل امله العوضان في سبق من الالة فله فان سبقا فلكل ماله وان سبق احدهما
والجلل السابق ماله ونصف الاخر والباقي للجلل ولو صد العقد فلا اجرة ولو كان العوض مستحقا للمثل بالبادل مثله
او قيمته ويحصل السبق بتقدير العوض والكند ولا يشترط ذكر البادوة والمطاطة **الفصل الخامس** في الشراكة وانما يصح
في الاموال دون الاعمال فلكل اجرة عمله والوجه والمفاوضة ويحقق استحقاق استوفى فان اذوعيا واحدة او مجموع
المستأجر وبين بحيث يرفع الامتياز بينهما وكل منهما في الربح والخسار بقدر ماله ولو اشترط التساوي
مع اختلاف المالين او بالعكس جاز ولا يصح تصرف احدهما بدون اذن الاخر ويقتصر على المادون ومع اشياء
الغرض وبالقسمه جاز للمتع عنها مع المطالبة ويكتفي القسمة في تحقيق القسم مع تعديل السهام ولا حرج في تحقيق
قاسم وليس شرط التساوي امين ولا يصح موهلة وبطل بالموت والجون ويكره مشاركة الكفار وليس
لاحد الشريك المطالبة باقامة للمالك وانما يصح القسم بالتراضي ولا يصح قسمه الوقتي لغير قسمته مع
الطلاق **الفصل السادس** في المضاربة وهي ان يدفع الانسان مالا الى غيره ليعمل فيه بحصة من ربحه وانما يصح بالامان
الموجودة والمشاركة في الربح وللعامل ما شرط له ولو وقعت فسخة فله اجرة المثل والربح لصاحب المال
ليست لازمة ويقتصر على المادون ولو اطلق بقصر كيف شاء مع اعتبار الصلح ويضمن لو خالف وبطل
بالموت ويشترط العلم بعقد المال ويعمل للعامل حصته من النماء بالظهور ولا خسران عليه بدون التفریط
والقول قوله في عدم ربحه ولو افسد المال والتلف والخسار وقول المالك في عدم الرد ولو اشترى للعامل اياه
عق عليه نصيبه من الربح فيه وسعي الاب في الباقي وينفق العامل من اكله في السفر قبل كفايته ولا يطالب الجارية
القراض من دون اذن المالك والاطلاق يقتضي الشراء بعين المال وتثن المثل ولو فسخ المالك المضاربة للعامل
اجرة الى ذلك الوقت **الفصل السابع** في الوديعة وهي عقد جاز من الطرفين ويجب حفظها بحري العادة ولو عين
المالك حرا اتفق فخر خالف ضمن الامع الخوف ويجب على الودع علف الدابة وسبقها ويرجع به ويضمن المستودع
مع التقصير لا بد ولا يزول الا بالرد الى المالك او ابراء ويخلف للظالم ويؤدى ولو اقر له لم يضمن ويجب رعا

القول

بطل

على الموضع وعلى ورثة بعد موته الا ان يكون غاصبا فيه على الكفاية مع الجهل لفظه بمصدق بها ان شاء الا ان
يخرج بالظاهر فيرد عليها والقول قول المخرج في التلف وعدم القربط والرد والقيمة مع عينه والقول قول المالک
انما لا بد من التلف **الفصل الثامن** في العارية كل عين مملوكة يبيع الاشياء بجمعها مع بقائها مع عادتها فخر يكون
المعبر بآثار التصرف وينتفع المستعير على العادة ولا يضمن مع التلف بدون التقيين والعقدي او يكون العين
اثما او لو نقصت بالاستعمال المادون فيه ليرضمن ولو استعار من الغاصب ضمن فان كان جاهلا بجمع على المعبر
بما يؤخذ منه وينقص المستعير على المادون والقول قول المستعير مع عينه في عدم القربط والقيمة معه وقول
المالك في الرد ويبيع الاعادة للرجل ولم المطالبة بالتلفك بعد المدة في اللقطة بشرط ما في ملقط الصبي التكليف
والاسلام واذا الوفي في المملوك فان كان في دار الاسلام فهو حر ولا فرق ودار الاول الامام مع عدم الرد وهو
عاطل ولو بلغ وشهدا فاقربا لرقية قبل وينفق عليه السلطان من تعدد بعض المؤمنين فان تعدد انفق الملقط
ويبيع عليه به مع مينة لا بد منها ولو كان له اب وجد او مطلق قبله اجبر على اخذه ولو كان مملوكا رده على مولاه
فان اتى او تلف من غير قربط فلا ضمان واخذ اللقطة واجب على الكفاية وهو مالک لما يده عليه ويكره اخذ
الضوال مع التلف فلا يخذ البعير في كلاهما ولو جرد في غيره اذا ترك من جهده ويملكه الاخذ ويؤخذ النشاة
في الغلاة مضمومة وينفق عليه مع تعدد السلطان ويرجع بها ولو اشترى بها ناعسا واذا حال الحل على الفاتحة
ونوى الاحتفاظ فلا ضمان ولو نوى التخليك ضمن ويكره اخذ اللقطة فان اخذها وكانت دون الدرهم ملكها
فان كانت درهما فاذا ردها حولا فان كان في الحرم تصدق بها بعده ولا ضمان لو استبقاها امانة فان كانت
في غيره فان نوى التخليك جاز فيضمن وكذا ان تصدق بها وان نوى الحفظ فلا ضمان ولو كانت مما لا يبيع اشبع بها
بعد التقويم ضمن القيمة او يدفعها الى الحاكم ولا ضمان ويكره له اخذ ما يقل قيمة ويكره نفعه وما يوجد في
فلاة او خربة فلو اجدته ولو كان في مملوك عرف المالك فان عرفه فهو له والا فهو الواحد وكذا ما وجد في
جوف الدابة وسوى للولي العريف او النقطا الطفل والمجنون ويكفي تعريف العبد في تلك الولي ولد ان
يعرف بنفسه وان يستفيح لا شرط فيه التوازي ولا كفاية الوصف بل لا بد من النية والملقط **امين** **فصل العاشر**
في الغصب هو حرام عقلا ويحقق بالاستيلاء على مال الغير ظاهرا وان كان معارا ويضمن بالاستيلاء ان يكون
الذات قبل مع المالك ضمن النصف ولو غصب حاملة من المملوك ولو منع المالك من اساك الدابة المرسلة او من
العقد على جأطه ليرضمن ولو غصب من الغاصب بغير المالك في الاستيفاء ومن شأه ولا يضمن لغيره الا ان يكون
صغيرا ولا اجرة للصانع لو منع عنه ولو استعمله عليه اجرة عمله ولو ازال العبد عن العبد المجنون او الغرض
ضمن ولو فرغ بايا فرغ غيره المتاع ضمن السارق ويضمن المجرم والخير الذي يضمنها عند دم مع الاستنار

شخص

رجح

للملك

للملك ويجب رد الغصب فان قسب ضمن الا ان يشك في ان تعدد ضمن مثل فان تعدد قيمته يوم المطالبة ولو لم يكن
مثلا ضمنه باعلى القيمة من جن الغصب الى جن التلف على اشكال ولو زاد لسوق ليرضمنها مع الرد ولو
لنصفه ضمنها ولو تعددت صفة لا قيمة لها ليرضمنها ولو زادت القيمة لنقص بعضها كالحب فعليه الاكثر
ولو زادت العين باثمة رجع الغاصب بها وعليه رد النقصان وليس له الرجوع بارس النقصان عينه ولو
غصب عبدا وجنى عليه بمال قيمته رده مع الارش على قول ولو امتزج المملوك بمساويه او باوجوده ولو
كان ما دون ضمن المثل ونوادى المغصوب المالك ولو اشترى جاهلا بالغصب جع بالشيء على الغاصب وبما
عوزه عرضا عما لا يقع في مقابلة او كان على اشكال ولو كان ما لا فلا يرجع بشي ولو رجع الغاصب كان
الرجوع له وعلى الاجرة والقول قول الغاصب في القيمة العين وتعدد لينة **الفصل الحادي عشر** في احياء الموات
لا يجوز التصرف في ملك العين بغير اذنه ولا فيما به صلاحه كالطريق والنهر والمراح وحد الطريق البكرة في المباح
مع المشاحة مسبعة نوع وحريه من المعلق اربعون وفي النافذ ستون والعين في الرخوة الف وفي الصلبة خمسة
وتحسب النهر الا على الكعب في الخجل وللزروع الى الشراة ترك ذلك من حدوده والمالك لا يملك الخجل المجرى في
ملكه ولا دام مطلقا وليس لصاحب النهر يحول الا باذن صاحب الرعي المنصوبة عليه ويكره بيع الماء
في القنوات ولا يهازل ويجوز اخراج الرواشن ولا تحفر في الطريق النافذة ما ليرفع الماراة ومع الاذن
في المرفوعة وكذا فتح الابواب وبشرط المقدرة والمتاح والمرفوعة الى الابواب الاول وصدر الدرب ويحقن
المتاح بما بين المابين وكل منهما تقديرا لا يملكها ولا يخرج الرواشن في النافذ وليس له مقابل منعه
لو استوعب عرض الدرب ولو سقط فادركه لم يملكه الا ان يملكه من قبل منعه ويحقن للمار وضع خشب جاره على
حائطه مع الحاجة ولو لم يجر له الرجوع قبل الوضع اما بعده فلا ريش ولو اذ عيا جدارا مطلقا فهو لمخالف
مع تكون الاخر ولو حلقا او نكلا فلها ولو انفصل بينهما احداهما اركان عليه طرح فله مع العين ولا يصر في
الشريك في الحائلا والد ولا يجر والنهر بالبر بغير اذن شريكه ولا يجر الشريك على العارية والقول قول
صاحب السفل في جدران البيت وقول صاحب العلوي السقف وجد وان الغرض والدرج والدرج والدرج
اما الخزانة تحتها فاما الطريق العلوي في العنق بينهما والباقي للاسفل والمجار مصطف اعشاش الشجرة فان تعدد
فقد اعان ملكه وذلك الغاية الاولى من بقاها لا تسفل الا غيرة مع الحاجة وصاحب الاسفل اولى بالغرض
المخرج بابها المخرجة مع الشايع والعين بعدم البنية **كتاب الدين** وتوليها وفيه فصول اربعة يكره الدين
مع القدرة والاستدانة وجب نيته القضاء وثواب القرض ضعف ثواب الصدقة ويجوز اشتراط زيادة
العدل او النصف ويجوز قبولها من غير شرط ولو شرط وضع السلم لزم وكل ما ينضبط وصفه وقد رده مع قرضه

والمع المملوك المملوك المملوك

في حد من حد المملوك المملوك المملوك

سأله

وهذا المثل ثبت في الذمة مثل وغيره قيمة وقت التسليم ولا يجب إعادة العين بدو واختيار المقصود ولا
يتأجل الحال ويصح تعجيل المجل بما سقاه بعضه ولو غاب المدين وانقطع خبره وجبت على المدين نية القضا
والوصية به عند الوفاة فان جهل خبره ومضت مدة لا يعيش مثله اليها فالبا سأل الى وثقة ومع
يقصد به خبره ولا يلى انه لا ما ولو اقيم الشركان الذين لم يصح بيعهم مع الدين بالخاضر وان كان
اقل منه اذا كان من غير خبره ولو لم يكن روي او لا يصح يدين مثله والمسلم قضى دينه من الذي من غنى ما لمع من
الحجرات ولو اسلم الذي بعد البيع استحق المطالبة وليس للعبد الاستدانة بدون اذن المولى فان فعل
تبع به ان عتق ولا سقط ولا اذن له لزمه ودين المملوك وان عتق وغرير المملوك كغرماء المولى فلو اذن له
في التجارة فاستدان لها لزمه المولى وان كان لغيرها تبع به بعد الحق **الفصل الثاني في الرهن** ولا بد فيه من ايجاب
والقبول من اجله وفي اشتراط الاقباض استحالة الوضو فيه ان يكون عيناً مملوكة يمكن قبضه ويصح بيعه على
ثابت في الذمة حينما كان او منقعه ويقف عين المملوك على الاجازة ولو ضمنها الرهن في ملكه ويلزم من جهة
الرهن كالبني ودينه الحاصل ليس رهنه على الاخر ولو استدان اخر وجعل الرهن على الاول رهنه على
صح ولو لم يكن ان يوهن مع مصلح المولى عليه وكل من الرهن والمرفق بمنوع من المقصود بغير اذن صاحبه
لو بشرط وكالة المرفق لم ينعزل مادام حيا ولو اوصى اليه لزم والرهانة مودعة والمرفق أمين لا يضمن
بدون العدي فيضمن مثله ان كان مثلياً ولا قيمة يوم القبض والقول قوله مع يمينه في قيمته وعدم
التقصير لا اذن للدين وهو الحق من باقى الغرماء فيه ولو تضمن الدين شاذك في الفاضل ولو فضل
الرهن وله دين بغير رهن تساوى الغرماء فيه ولو تصرف المرفق بدون اذن الرهن ضمنه على الجحوة
ولو اذن الرهن في البيع قبل الاجل فباع لم يتصرف في الثمن الا بعد ولو خاف جحود الوفاء ولا يمينه
جاز ان يستوفي من الرهن ما في يده والقول قول المالك مع ادعاء الوديعة وادعاء الاخر الوهن
الفصل الثالث في الحجر واسماه مسته **كتاب الصغير** الصغير ما يصغر عن من من القصر الا مع البلوغ والرشد ولم
الاولى بالانبات والاختلاف او بلوغ خمسة عشر سنة في الذكر وتسع في الانثى والناق باصلاحه ما لم عند
اختاره بحيث يسلم من المغائبات ويقع افعاله على وجه الملازمة ولا يؤول المخرج قد احدها وان طعن في السن
وثبت في الرجال بشهادة الرجال وفي النساء بشهادتهن وبشهادة الرجال **كتاب الجنون** ولا يبرأ من الجنون
الجنون الا في اوقات فاقت **كتاب النفقة** النفقة وجبر عليه في ما رخصه **كتاب الملاك** فلا ينعقد بغير ملك المملوك
بدون اذن مولاه ولو ملكه مولاة شيئا لم يملكه مولاة على الاصح **كتاب المرض** المرض بمعنى ضعف في الشلل خاصة
ومعجز المبرع بها كذلك اذا مات في مرضه **كتاب الفليس** في حجره بشرط اربعة شقوق وجوبه عند

الحاكم وحلولها وقصور امواله عنها ومطالبة اربابها الحجر اذا جعل له الحاكم بطل تصرفه في ماله مادام الحجر باقيا
فلو اقترض بعده واشترى في الذمة لم يثبت له المقصود والبايع الغرماء ولو ائلف مال غيره مشاره صا
وكذا الواردين سابق ولو اقر بدين قبل دفع المقر له وله اجازة بيع الخمار ومنه ومن وجد عينه كان له
اخذها دون ثمنها وان لم يكن سواها ولو خلطها بالمساوي او بالادون ولا ضرب مع الغرماء ولا اخضا
في الميت مع قصور المتركه ويخرج الحب والبعض بالزروع ولا تستفاد من الاختصاص وللشئع اخذ الشئع
ويضرب البايع مع الغرماء **مسائل** الاولى لو ائلف من امر الولد بيعت واخذها البايع **كتاب النفقة** لا يخلع عطا
المفلس ولا الزامه بالتكسب ولا بيع دار سكنه ولا عيده منته **كتاب النفقة** لا يخلع بالخر الدين الموجه ولو مات
من عليه دين حمل ولا يخلع بوجوب حاجته **كتاب النفقة** يقع عليه من ماله الى يوم القسمة وعلى عياله ولو مات قدما
انكسر **كتاب النفقة** المالك على الدين المالك بالمقسمة ولو ظهر من حال نقصت ومشاركه ومع القسمة يطلق
ويؤكل الحجر بالاد **كتاب النفقة** الوالدة في مال الطفل والجن في اللاب والجد له فان فقد فالوصي فان فقد فالأكرم
وفي مال السفيه والمفلس للمالك خاصة **كتاب النفقة** في الضامن وانما يصح اذا صدر عن اهله ولا بد من رضا الضامن
والمضمن له ومن المضمن عنه وان افكره وينقل المال الى الضامن فان كان مليا او علم المضمن له باعضا
وقت الضامن صح والا كان له الفسخ ويصح من اجله ان كان الدين حالا وبالعكس ويبرج الضامن على المضمن عنه
بإدائه ان ضمن بسوالم ولا يشترط العلم بقدر المضمن ويلزمه ما يقوم به اليه خاصة ولو ضمن المملوك
بغير اذن مولاه تبع بعد العتق ولا بد في الحق من الشؤت سواء كان لازما او لا اليه ولو ضمن هذه الثمن
لزمه مع بطلان العقد لا يجحد ضمنه واما الحالة فيشترط فيها رضا الثلثة ولا يجب قبولها معه ولم يبر
الحيل وينقل المال الى ذمة الحال عليه ان كان مليا او علم اعساره ولا فله الفسخ ولو طالب الحال عليه
بإدائه فادعى الحيل بثبوت ذمته فالقول قول الحال عليه مع يمينه فلو حال المشتري بالثمن فرفض
لم يطل الخوالة ولو بطل البيع بطلت فيهما واما الكفالة فيشترط فيها رضا الكفيل والكفول له خاصة و
في اشتراط الاجل فلو كان وتعيين الكفول وعلى الكافل دفع المكفول وماله عليه ومن طلق غريما
بد صاحبه قهر الرضا باعدته وما عليه ولو كان قالا دفعه والدية ولو مات المكفول او دفعه الكفيل
او سلم نفسه او بوه المكفول لم يبر الكفيل ولو عينها موضع التسليم لزم والا عرف الى بلده الكفالة
كتاب النفقة في الصلح وهو جاز مع الاقرار والاذن والامتناع او باصلاحه او بالعكس مع علم المصطفى بالمقد
او جعلها دينا وعينا ولا يطل الا بوضاها او استحقاق احد العوضين ولو اصرح الشركان على لاحدهما الزوج
والحنان ولا يفر من المال مع ولو ادعى احدهما ودين في يدهما والاخر اعطى الاخر نصف درهم

هذا هو الصحيح
انما يقع في البيع والقبول
والرهن في البيع والقبول
والرهن في البيع والقبول
والرهن في البيع والقبول

وكذا لو ادعى احد هذين والاخر اثباتا وتلقا احداهما بغير تقريط ولو ان ثبتا معا وقسم الثمن على
نسبة كراس مالهما وليس طلب اصل او اخلالات يعني او ملكي او حصتي او اجلي او قصيدت **الفصل السادس**
في الاقرار وهو اخبار عن حق ثابت ولا يخص لفظا ويصح بالاشارة للعلومة ولو قال نعم او اجل جواب عليك
كذا فهو اقرار وكذا بالي عقيب ليس عليك كذا خلاف نعم ولو قال انا مفر فليس باقرار الا بالقول به ولو
علقه بشرط بطل ولو قال ان شهد فلان فمصدق لزمه وان لم يشهد ونشيط في الحق المكلف والحريز ويبيع
العبد باقراره بعد العتق وفي المقر له اهلية التملك ولو اقر العبد فهو لولا طوقه لدر على مال فان بشر
المقر بما عليك قبل ان قل ولو لم يفسر جبر عليه ولو قال الف ودرهم قبل تفسيره في الالف فلو قال الف ثلثة
دوام او مائة وعشرون درهما فالجميع دوام ولو قال كذا درهم ففسرون ولو قال كذا درهم فمائة وكذا درهم
احد عشر وكذا وكذا احد وعشرون هذا مع معرفة الاصل والتفسير ولو قال مائة مائة او مائة وعشرون او مائة وعشرون
او بقية بالخيار فلو قال العتق مع العتق ونحوه يحكم بالعبد الاستثناء المتصل بالمقتضى ويسقط بقية
المقتضى ويسقط قال عشرة الاثنتي عشرة لزمه اربعة والوجه بطلان الاستثناء في درهم ودرهم الاخرهما
ولو قال عشرة الاثنتي عشرة لزمه ثمانية ولو قال عشرة بقية واحد لم يقبل ولو قال هذا فلان مل فلان
كان للاول وعزم للثاني القيمة ويصح في النقد والوزن والكيل لإعادة البلد ومع التعدد اليقين
ولو اقر بالظروف لم يدخل الظرف ولو قال تغير خطبة بل تغير شعير لزمه تغيران ولو قال تغير
حظيرة بل تغيران لزمه اثنان ولو قال اذا جاء امر الله فليكن على الف او بالعكس لزمه خلاف ان قدر زيد
ولو ايمم الجميع حمل على امر ولو ايمم المقر له الزم اليان فان عمن قبل ولو ادعى الاخر كانا حصتين وله اليان
على عدم العلم ولو ايمم المقر له عمن فانكر المقر له انكر الحاكم او اقره في يده بعد عمنه ولو انكر المقر له
بالعقد قال الشيخ عمن وفيه نظر ولو ادعى الموطاة عن الامتداد كان له الاحلاف **مسائل** الاولى في شرط في
الاقرار بالولد امكان البتة والجهالة وعدم المنازع ولا يشترط تصديق الصغير ولا يملك المالك انكاره بعد
البلوغ ويشترط التصديق في الكبير وفي غير الولد ولا وارث يتوارثان ولا يتعدى التوارث الى غيرهما ولو
كان له درهم مشهور وفيه لم يقبل في **النسب** **الفصل الثاني** في اقرار الوارث باولي منه دفع ما في يده اليه ولو كان
مساويا دفع بنسبه فبغيره من الاصل ولو اقر باثنين متساويين لم يملك ان يتركهما ولو اقر باولي من غير
باولي من المقر له فان صدر دفع الى الثالث والا الى الثاني وعنه للثالث ولو اقر بالولد باخر غير قريب
وانكر الثالث الثاني كان للثالث النصف وللثاني السدس ولو كانا معلومين بالنسب لم يملك انكاره
الفصل الثالث ثبت النسب بشهادة عدلين لا بشهادة رجل وامرأتين ولا بوجع يمين ولو شهد اخوان باين

وكانا عدلين كشهادة رجل وامرأتين ولا بوجع يمين ولو شهد اخوان كان اولى منها وثبت النسب ولو كانا باين
ثبت الميراث دون النسب **الفصل الرابع** في الوكالة ولا بد فيها من الطاب والقبول وان كان فضلا او متاخرا او متأخرا
ويجوز ان يكون من الطرفين ولو عزل الموكل بطل تصرفه مع غيره بالعزل وبطل الموت والجنون والاعفاء والتلف
او فعل الموكل ويصح ما لم يتعلق بغيره من الشائع بايقاعه مباشرة ولا يتعدى الوكيل المادون الا في تخصيص
ولو علم المصروف مع المصلحة الا في الكفر والاطلاق يقتضي حلا بتمثل بقدر البلد وبساع البيع وسليم
البيع في البيع وتسليم الثمن في الشراء والرد بالعيب لا يقتضي وكالة الحكومة القيص ويشترط اهليته المصروف فيهما
والحرية ولو توكل العبد او وطل باذن مولاه صح ولا يوطل الوكيل بغير اذن مولى العبد والمالك الموكل عن
السفها والماله ويستلزم الوكيل الوكيل لا يتوكل الذي على السلم ولا يصح الوكيل لا بعد ولا يوطل وكالة غيره
قوله مع اليان وعدم البينة في عدمه وفي العزل والعلم به والتلف والتصرف في الرد وكان والقول قول مكر الوكيل
وقول الموكل الوكيل الاذن في البيع بغير يمين فان وجدت العين استعدت وان فقدت وتعدت
فانسل واليقين ان لم يكن ثلثيا ولو وجد نكر الموكل الوكالة احلف وعلى الوكيل المهر وقيل بفسخه ويجب على
الموكل طلاقه مع كذب في الحلف ولو وكل اثنين لم يكن لاحدهما الا انفراد بالتصرف الا ان ياذن لهما **كتاب**
الابشاهدين والواحد الوكيل التسليم مع القدرة والمطالبة ضمن **كتاب** وتوبعها وفيه فصول **الفصل الاول**
الهيئة انما يصح في الاعيان المملوكة وان كانت مشاعة لاجاب وقبول وتضمن من المكلف الحرج ولو عهده ما في ذمته
كان ابو ويشترط في القبول ان الواهب الا ان يمينه ما في يده وطلب والجدة كية القبول والتضمن عن الضامن
والجحن وليس له الرجوع بعد الاقراض ان كان الذي يحميه بعد التلف والتعويض وفي التصرف خلاف وقيل الزوج
كالرحم وله الرجوع في غير ذلك فان قاب فلا ارش وان زاد زيادة متصلة بقية والا فلا **الفصل الثاني**
لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد الاقراض وان كان على الاجنبي ولو قبضها من غير اذن المالك لم يتقبل اليه **الفصل الثالث**
لا بد في الصدقة من نية القربة **الفصل الرابع** في حوز الصدقة على الذي وان كان اجنبيا **الفصل الخامس** صدقة السرافض من الا
مع التهمة **الفصل السادس** في الوقف وصريح العاظمة وقفت والباقي بقربة وشروط القبول والقرب والاقراض
ويتولى الولى القبول عن الطفل والناظر في المصالح القبول عنها والتجوز والادام واخر اصر عن نفسه ولو شرط صحة
صار جسا ولو جعل الى احد او الى من يقرض غالبا رجوع الى وقفة الواقف وان يكون عينا معلومة ينتفع بها جميع
فقاها وان كانت مشاعة وحوا ونصو الواقف وجوز للموقوف عليه وتعيينه واهلية التملك وباحاة
المنفعة والوقف مع الموقوف عليه وتعيينه ولم جعل النصف لنفسه وان اطلق كان له اربعة ويصح الوقف على العبد وم
تبعه على الحرج ويصرف الوقف على البر الى الفقراء ووجه القرب ولو وقف المسلم على البيع والكناس بطل خلاف

الكافر ويطلق على الحيوان وان كان حيا كالذي وان كان اجنبيا ويصرف وقف المسلم على الفقراء والى المسلمين والكافرا
الى فقراء مسلمة وعلى المسلمين الى المسلمين والمؤمنين والامامية الى اثني عشرية وكذا كل منسوب الى من انتمى اليه
ولو لم يات له كان من انتمى اليه بالانساب وفي النكاح قولان ولو لم يات له استقوى الذكور والا ناثا ما يطلق والفقير
اهل الفقه والعشرة الاخرى في النسب والجار من على داره الى داره ومن ذراعا ويسل اندلا ما يتقرب اليه والموالي
الاغليون والادوين ولا يقع كل فقير في الوقف على الفقراء بل يعطى اهل البلد منهم ومن حضره ولو صار منهم جاز لم
ان ياخذ منهم **مسألة الأولى** اذا بطلت المصلحة الموقوف عليها انصرف الى البيع **الثانية** لو شرط ان يخل من يوجد
مع الموجود ولو اطلق ما قصير به يصح ولو شرط نقله بالكلية واخرج من يريه بطل الوقت **الثالثة** نفقة المولى
على الموقوف عليه ولو اعدا فقير وكانت نفقة على نفسه ولو جنى الموقوف لم يطل الوقف بها الا بقوله قصاصا
ولو جنى عليه كان الصلة الموقوف عليه **الرابعة** لو وصف على اولاد اولاده اشرك اولاد البنين والبنات والذكور
والامهات ولو لم يمتد الى البنين خاصة على قوله **خامسة** كل ما يشرط الواقف من الاشياء السائبة
لا يملك **السادسة** يفتقر السكنى والعري الى الجوار فيقول ويقض وليست نافذة فاعين مدت لزمت ولو مات المالك
وكذا لو مات لغيره كانا اذا مات الساكن بطلت مدة حيوات بطلت جواره ولو مات الساكن قبل انتقال المولى او تم
مدت حيواته ولو لم يمتعين كان للمالك اخراجه متى شاء ولو باع الساكن لم يطل السكنى والساكن ان يسكن نفسه
وعين جواره مادامه كالولد والزوج والخدم والمملوك وليس له اسكان غيره بدون الاذن ولا اجازته وكل ما يقع
وقفه يصح اعاده كالمالك والعبد والامانة ولو جنى فمسه او غلاعه في حقه يموت العادة ومبطل اعم لزم
ما دامت العين باقية **الفصل الثالث** في الوصايا وهي واجبة ولا بد فيها من الجاه وقبول ولا شارة ولا كفارة
مع تسمية الارادة والعقد لفظا ولا يجب العمل بما وجد بخط الميت وانما يصح في السابع فلو وصي المسلم ببيت
لو يصح له الجمع فيما وصي به من تصريف الموصي ووجوب الموصي له والتكليف له والاسلام في الموصي والمثلث في الموصي
ولو خرج نفسه بالمعك ان وصي له لم يصح ولو قد مات الموصية تمت بغير الوصية المثلث شرط وقوعه حيا وللذمي والوثني
والمملوك وامر ولده ومدبره ومكاتبه كالمملوك العتق والمكاتب فيما ختم منه فان كان ما وصي به للمملوك بقدره
فقد عتق ولا يشترط له ولو زاد اعطى الفائض وان قصص تسع فيده وام الولد كذلك لا من المصيب ولو
وصي بالعتق وعليه دين قدم الدين ولو لم يخر العتق صح فان كانت قيمته ضعف الدين وضعف الدين في
ضعف قيمته ولو شرط في الثلث ولو وصي بالذمي والامانة تساوا الا مع الفضل وكذا الاعمام والاخوان
ولو وصي لقرابته ومع المعروف بنسبه والجران والعشيرة والقبيل والبر والفقر اذا لوقف ولو
فانت الموصي لم قبله ولو يجمع كان لورثة وان لم يكن وارث فلورثة الموصي ويصح الوصية بالمحل ويصح الوصية

للزوجة

للقرب وان كان وارثا واذا وصي الى عدل فمستحق بطل ويصح ان يصي الى المرأة والصبي شرط انصافا الى
الكامل والمثلث لا بد من حوله فينتقبض الكامل الوصية الى ان يسلح ثم يشترط ان لا ينقص بعد بلوغه
ما قد عر ما هو سائر ولو وصي الى المثلث صح ولو وصي الى اثنين دفعه بشرط الاحتياج او اطلق
فليس لاحد من الاخرين وعرضها الحاكم على الاجتماع لو شاعا فان تعذر استبدل ولو جرح احد ما علم اليه
ولو شرط الانفراد جاز نصف لكل واحد منها نحو ان اقسامه واذا بلغ الموصي له رد الموصي به صح الرد
ولا فلا ولو كان استبدل به الحاكم فلا يصح الحاكم الوصي الا مع التفريط وله ان يستوفى دينه او يعرض
مع الملاء او يقوم على نفسه وباخذ اجرة المثل مع الحاذرة وان وصي مع الاذن لا بد منه ولا يتعدى لما ذن
ويؤثر الحاكم من لا وصي له ويعض الوصية بالثلث فادون ولو نذرت وقف على اجازته الوقت ولو اجاز
مضى في قدر حصته ولو اجاز فاقبل الموت صح وعكس الموصي به بعد الموت والقبول وبعد ما الواجب في الكل
والباق من الثلث ويبيد بالاول فالاول في غير الواجب ولو جمع تساووا في الثلث ولو وصي بجزء من
فالسبع والسم الثمن والثلثي السدس ولو وصي بثلث يصيب احد الوقتين من الثلث فان لم يزد او اجازوا
كان الموصي له كاحدهم ولو وصي بثلث يصيب ابنه وليس له سواء اعطى النصف مع الاجازة والثلث بدونها
ولو كان ابنا في الثلث ولو اختلفوا اعطى الاول الا ان يقين لاكثر ولو نسي الوصي وجهه رجع ميراثا وجمع
بالاخرين من التصاريح فان لم يتضادى عمل بها ولو قصر الثلث بد بالاول فالاول وثبت الوصية بالمال
شاهدين وشاهد وامرئين وشاهد وعين واربع نساء او قبل الواحدة في الربع ولا شارة في النصف ولا
ثلث ولا اية الا بوجدين ولو اعتق عبده ولا يشترط له سواء عتق ثلثه ولو اعتق بعينه ولم يضعفه عتق
كله ولو اعتق ماله كله ولا يشترط له سواء عتق ثلثه بالقرعة ولو رتبهم بالاول ويجزى في الرقبه مساها
ولو قال موصية وجب فان لم يوجد عتق من لا يعرف بفسب ولو بان بالحلان بعد العتق صح وتصورت
المريض من الثلث وان كانت محرمة اما الاقرا فان كانت مقما فذلك والا في الفصل وهذا الحكم
يتعلق بطول الموصي الذي يحصل به الموت وان لم يكن نحو ما يقتب من التركة ارثا للحياة والدية ولو عين
ثمن الرقبه ولو وجد من توفع الموصية فان وجد باقل عتق واعطى الفائض لم يصح الوصية على كل من
الموصي عليه ولا يترتب في الاصل ولو انقضى تحت في اخراج الحقوق عنه ولو وصي باخراج بعض بلد
لم يصح **كتاب النكاح** وفيه فصول **فصل الأول** النكاح ثلثة دأير ومقطع وملكت عيني وتيقن
الاول الى العقد وهو الايجاب والقبول طبقا لما في اهل ولو قبل تزوجت بنتك فقال نعم كفي في
الايجاب ويجزى مع الجرح التزوجه والاشارة ولو زوجت المرأة نفسها صح ولا يشترط الولى مع البلوغ والى

ولا الشهود ولا يثبت له دعوى الزوجية بغير بينة او تصديق ولو ادعت تحت الزوجية زوجية حكم
ببينة الامع تقدم ما يرفعها او يخلو لها والقول قول الاب في تعيين المصود بغير تبين ومدة الزوج
الجميع والابطال العقد ويستحق فيه البكر العفيفة الكريمة الاصل ومصلحة ركعتين والاشهاد والاعلان
والخطبة امام العقد واقامة ليلة ومصلحة ركعتين عند التحول والدعاء وامها بمصلحة وسنوا الى قدر الولد
ويكره ايقاع العقد والقبول في القرب وتزوج العقيم والجميع ليلة الحنفى والاكسوف وعند الزناك
عند القرب قبل زواج الشق في الحاق وبعد الحنفى في طلع الشمس في اول ليلة كل شهر الا رمضان ليلة
الاضف وعند الزنا لم يزوج الصغرى او السوداء ومستقبل البكر وست يرها وفي السهنة
عازيا وعقب الا خلا من قبل الفصل والوصف والحق المخرج المدة والكلار معنوا الذكر والوطي في الذكر
والقول عن الحرة بغير ذهاب وان يطوق المسافر اهله ليلا ويخرج الدخول بالمرأة قبل سبع سنين ويجوز انظر اليه
من يريد التزوج بها او شراها والى اهل الذمة بغير تملك **الفصل الثالث** في الاولاد وانما الولاية للاب
وان علا والوصي والحاكم فالاب على الصغيرين والجد على الوصفيين والبالغ الوصي لا ولاية
عليه ذكر كان وان في الحاكم والوصي على الجنين ذكر كان وان في مع المصلحة ويقف عقد جبر على الاجارة ويمكن
فيها سكوت البكر ولو لم يولد له على ملكه ذكر كان وان في مطلقا ولا ولاية للام وبسبب الحنفى في ذهابها
وان يملك اخاه مع فسخه وليس للوكيل ان يتزوجها من نفسه غير اذ فاعل الزوج الصغيرين الا ان توارفا
ولو كان جبرها وقف على الاجارة فان مات احدهما قبل البلوغ بطل وان بلغ احدهما واجازة مات احدهما في
بعد طوفا على اثناء الفهم وورث **الفصل الثالث** في المحرمات وهي ثمان منسب ومنسب فالنسب الام وان
علت وابنت وان سفلت ولاخت وبنايتها وان تزنى والعرة والحالة وان علنا وبنايات الام وان تزنى واعتما
السبب وهو الاول ما يحرم بالمصاهرة في وطئ امرأة بالملك والعقد حرمت عليه امها وان علنت وبنايتها
وان تزنى بغيرها او بعد ما سبق على العقد وتاخف عنه ويحرم الموطوءة بالملك والعقد على اب الوالي وان
علا وعلى اولاده وان تزنى او يزوج عقد على امرأة ولم يدخل بها حرمت عليه امها ابنا وبنايتها وامه الا في عقد
فان طلعت قبل الدخول جاز لم العقد على بنتها ولو دخل حرمت بها ويحرم اخوت الزوجية جعلا لعينا وكذا بنتها
وبنت ابنتها الا مع اذن العمة والحالة ولو عقد من دون ذلك بطل ولو تزنى بعتها او خالته حرمت عليه بناتها
ابدا ولو ملكت الاختى في وطئ احد ما حرمت الاخرى جعلا ولو وطئها امه ولم يحرم الاولي ويحرم على الحرة الدائم
ما زاد على اربع حرائر وفي الاما ما زاد على اربعين ولم يجمع بين الحرة والامه الا في ثلاث حرائر وامه
وعلى العبد ما زاد على اربع امه وفي الحوائر ما زاد على الحرة ولم يجمع بين الحرة والامه الا في ثلاث حرائر وامه
وعلى العبد ما زاد على اربع امه وفي الحوائر ما زاد على الحرة ولم يجمع بين الحرة والامه الا في ثلاث حرائر وامه

الحرة الا باذنها ولو عقد بدونه كان باطلا ولو ادخل الحرة على الامه ولم تعلم فلها الحيا ولو جهما في عقد من العقد
على الحرة ويحرم العقد على ذات البعل وامه كانت ولو تزوجها في عدتها جاز بطل العقد فان دخلت حرمت ابدا
والولد له والمهر المهره ويتم هذه الاول وثالث الثاني ولو عقد عالما حرمت ابدا بالعقد **مسائل** **مسألة**
من لا يظلمه فاقبه حرم عليه ام الملام واخوته وبنت ابدا ولو سبق عقد من غير من **الثانية** لو دخل
بصبي لم يبلغ تسعا فافضاها حرمت ابدا ولو لم يخرج من جالته **الثالثة** لو تزنى بامره لم يحرم نكاحها ولو زنى
بذات بعل او في عدة بغير حرمت ابدا **الرابعة** لو عقد المحرم عالما بالحرمة حرمت ابدا ولو كان جاهلا بطل
العقد ولم يحرر **الخامسة** لا ينقض المنة وملاك اليقين في عدة **السادسة** لو طاعت الحرة فلا حرمت حتى
تتزوج بغيره وان كانت تحت عبد ولو طاعت الامه طلعين حرمت حتى تتزوج بغيره ولو كانت تحت
سابعة المطلقة حقا لعدة سكنها بينها رجلان محرما على المطلق ابدا **الثامنة** لو طلق احد في الاربع رجعا
لم يحل ان يتزوجها حتى يخرج من العدة ويجوز في الثاني ولو عقد ذوات الثلاث على الاشياء فنفعت بطل ولو
قربت بطل عقد الثاني وكذا الحكم على الاختين **الحادية** الرضاة ويحرم منه ما يحرم بالنسب ذكرا كان من يوم
وليلة او ما انبت اللحم وشدا العظم او كان خمس عشرة رضعه كاحلة من الثدي لا يفصل بينها برضاع اخرى
وان يكون في الحولين بالنسبة الى المرتضع وفي ولد المرتضعة ولا ان يكون اللبن من ثفل واحد ولو ارضعت
صبيين لبن ثفلين لم ينسب الحرة ومع الشرايط يصير المرتضعة اما وذو اللبن ابا واخواتها اخولا
واما ما ولا ذواتها اخوة ويحرم ولا ذواتها اللبن ولا ذواتها المرتضعة ولو لا المرتضعة ولا ذواتها
رضاعا ولا ينسب الى المرتضع في ولا ذواتها اللبن ولا ذواتها المرتضعة ولو لا المرتضعة ولا ذواتها
رضاعا ولا ذواتها اللبن لم يرتفع من هذا اللبن النكاح في ولا ذواتها المرتضعة والفل ولو ارضعت كبرة الزوجتين
صغيرتهما حرمتا ان كان دخل بالمرتضعة ولا المرتضعة ولو ارضعت الام من الرضاة الزوجية حرمت عليهم
ولا يحرم ام الولد من الرضاة وان حرمت من النسب ويستحب اختيار المسلمة لعفيفة العامة للرضاة
الثانية اللعان وثبت به التحريم المؤبد وكذا قد في الزوج امراته الصما او الحنساء **الثالثة** الكفر ويجوز
للمسلم ان يتزوج غير الكافية اجماعا ومنها فولان ولا للمسلمة ان تتزوج غير المسلم ولو ارتد احد الزوجين قبل
الدخول انفسخ في الحال ويقف بعده على انقضاء العدة الا ان يرد الزوج عن فطره فيفسخ في الحال
وعدة المرتدة عن فطره عدة الوفاة وعن غيرهما عدة الطلاق ولو اسلم زوج الكافية بدعتة
ولو اسلمت من غير قبل الدخول انفسخ العقد بعده يقف على العدة فان اسلم فيها كان املاكت بها ولو
كان الزوجان حربيين واسلم احدهما قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولو كان بعده وقف على

العدة ولو اسلم الذي في عنده اربع مئتين مئتين ولو كان ازيد تخيرا ربا وبطل النكاح لو اتى
مسألة الاولى لا يجوز للمؤقت ان تزوج الخالف ويجوز العكس ويكره تزويج الفاسق **الثانية** نكاح شاعرا
باطل وهو رجل نكاح امرأة مهر الاخرى **الثالثة** يجوز تزويج الحرة بالعبد والهاشمية بغيره والعربية
بالعبي وبالعكس ويجوز جارية المؤمن القادرة على النفقة **الفصل الرابع** في النفقة ويشترط فيه الايجاب
والقبول من اهله وذكر المهر ولا بد فيه من ذكر الاجل المعين ولو لم يذكر المهر بطل ولو لم يذكر الاجل
فالاقرار بالطلاق ويجوز غير الكتابية من الكفاة والامانة على الحرة من دون اذنها وبنت الاخ والا
من دون اذن العمة والحالة ويكره الزانية والبركة من غير اذن الاب ولا حد للمهر ولو جهما المدة
قبل الدخول ثبت بضعه ولو اخلت ببعض المدة اسقطت بفساد العقد فلا مهر قبل
الدخول وبعد له المهر مع جهلهما ويطلق به الولد وان عزل ولو نكاه فلا لعان ولا يقع لها طلاق ولا
لعان ولا طهارة ولا ميراث لها وان شرط ويعتد بعد الاجل بخصن وحشة واربعين يوما في الموت
باعتباره اشهر وعشرة ايام **مسألة** في نكاح الاما ولا يجوز للعبد ولا لامرأة ان يعقد الا ضمنهما
يعتد اذن المولى فان فعل احد هما وقف على الاجازة ولو اذن المولى ثبت مهر عده عليه ونفقة
زوجته وثبت للمولى المهر من مهر امته ويستقر بالدخول ولو لم ياذن قال ولد لهما فلواذن احداهما
قال ولد للاخر ولو كان احد الزوجين حرا قال ولد مثله والشرط المولى الرقية ولو تزوج الحق
الامر من دون اذن المولى عالما فهو اذن والولد رق ولو كان جاهلا سقط الحد ودون المهر
عليه قيمة الولد يوم سقوطه حيا ولو ادعت الحرة نكاحا وعلى الاب قبل ولا دونه ويلزم المولى ذم
اليه ولو عجز سعي في القتم ومع عدم الدخول كالمهر ولو تزوجت الحرة عبيدا علمته فلا مهر والولد
رق ومع الجهل حرق لا قتم وعلى العبد المهر يتبع به بعد العتق مع الدخول ولو ذن في الحرة والعبد
المملوك قال ولد لمولاها ولو اشترى حرة من زوجة بطل العقد ثم جحد بالتحليل على قول ولو
اعتقت لا امر كان لها فسخ النكاح ويجوز جعل العتق مهر المملوكه اذا عده العتق او النكاح على
خلاف وامر الولد رق ولا يجوز بيعها مع وجوده الا في من رقبته اذا امر بكن عتقها وينفق
بموت المولى من نصيب المولى ولو عجز بيعت واذا بيعت لا امر كان المشتري على الفور فسخ النكاح
واصاحب العبد ايضا وكذا العبد ومع فسخ مشتري لا امر قبل الدخول لا مهر ولو اوجان قبل فلم
المهر بعده بل بايع وطلاق العبد بده ولو كانا الواحد كان المولى فسخ ويجوز لمن زوج امته
وطيها واسمها وانقل اليها بشهوة ما دامت فحباله وليس لاحد المشركين وطى المشركه بالملك

ويجب على المشتري الجارية ان ياتى بها ولو اعتقها حل لها وطهها بالعقد من غير استبراء ولا بد لغيره
من عدة الحرة ولو طلق اعتقه على غيره حلت له ولو كان مملوكه ولا يحل غير المادون ويصدق الولد
حرا **الفصل الخامس** في العيوب وهي اربعة في الرجل الجنون والمضاء والعين واليد سبعة في المرأة
الجنون والجذام والبرص والعرق والاضاء والعرج والاعتاد ولا فسخ بالمجنون بعد العقد في غير
العتة وفي الجنون المجنون قول بالفسخ والحائض على الفور وليس بطلاق ولا بد من الحائض في العتة خاصة
ولا مهر في الفسخ قبل الدخول من الرجل وبعد المسمى ويرجع به الزوج على المدلس من المرأة لا مهر قبل الدخول
الا في العتة فيثبت بضعه وبعد المسمى والقول قول منكر العيب ويحل الحائض العتة مع مراعاة
شتمه فان طيها او غيرها فلا فسخ ولا منخ لها نصف المهر ولو تزوجها حرة فبانت امه فسخ ولا مهر
الا مع الدخول فرجع به على المدلس وكذا لو شرطت بنت ميمرة فخرجت بنت امه ولو تزوجت حرة فان
عبد طيها الفسخ والمهر مع الدخول لا قبله **فصل السادس** في المهر وهو عوض النصف وتلك الحرة بالعقد
ويستقط بضعه بالطلاق قبل الدخول ولو طلق قبل الدخول استقر ويصح ان يكون عينا ودينا ومنفعة ولا
يقدر قلة ولا كثرة ولا بد فيه من الوصف او المشاهدة ولو لم يعين صح العقد وكان لها مع الدخول مهر
المثل ما لم يجاوز السنة فان تجاوزت اليها ومع الطلاق المقتضى للمهر بالتب لم يقع او عشرة دنانير **المستط**
بخترة والعقير بخترة او درهم ولو تزوجها حرة احد ما عدا ويلزم ما يحكم به صاحب الحكم ما لم يجاوز المرأة مهر
السنة ان كانت هي الحائض ولو كانت الحائض قبل طيها المقتضى ولو تزوجها على حاد مطلق او ذرا وبنت
كان لها وسط ذلك ولو قال على السنة فمهر درهم ولو تزوج الذميان على حرة فان اسلم احداهما قبل
العتق طيها القيمة ولو تزوج المسلم عليه قبل يهود وثبت مع الدخول مهر المثل وهو الاصح ويقال بطل العقد
ولو امر بالمدة بطل التدبير ولو شرط في العقد المحرم بطل الشرط خاصة ولو شرط ان لا يخرجها من بلدها
لزم والقول قول الزوج في قدر المهر ولو انكره بعد الدخول فالوجه مهر المثل ولو ادعت الحرة فاقول
قوله مع عينية على اشكال ولو زوج الاب الصغير من المهر مع فقره وللمرأة الاشباع قبل الدخول حتى يقضى
المهر **فصل السابع** في القسم والشئ للزوجة ما عدا المهر وللزوج ثلثا ثلثا وثلثا ثلثا ولو كان
اربعا فلكل واحدة ليرة ولو وهبته احدها من وضع ليلتها حيث شاء ولو وهبت الصنعة بات عندها والواحدة
المضاجعة لئلا لا الموافقة والحرة لئلا تان ولا امر ولا كتابية واحدة ونقص البكر عند الدخول سبع
والشيب بثلاث وسحب التسوية في الاتفاق ويجب على الوفجة العتق وانما له المنقر ولم ضربا لثلاثة

الطلاق

بعد وعظها وهيها ولو شرب البيرة ولها ترك بعض حقها او طهر استماله لم يحل قبوله ولو كره كل منهما
صاحبه انفا لهما كحكمين من اهلها او جبين فان راي الصلح اصطلي وان راي العرق راجعا في
الطلاق والبدل ولا حكم مع اختلافهما **الفصل الثاني** في احكام الاولاد ويلحق الولد في الدائم مع الدخول في
سنة اشهر من حين الوطى ووضع لده الحمل وهي ستة اشهر او عشرة ولو غاب او اعتزل اكثر من عشرة
ثم ولدت لم يلحق به والعول قوله في عدم الدخول ولو اعترف به وانكر الولد لم ينصف الا باللعان
ولا يجوز له الحاق ولد الزنا به ولو تزوجت باخر بعد طلاق الاول واتت بولد لا من سنة اشهر من الاول وان
كانت بستة فصاعدا فهو للاخير ولو كان اقل من ستة اشهر من الثاني واكثر من عشرة من طلاق الاول فليس
لها وكذلك لا تزوج بعد الوطى ولو اعترف بولد اعتزل المسقة الحرة ولا يقبل نفقة بعد ذلك ولو وطئه
المولى وجنني فولد للمولى ومع اعادة الانشاء لا يجوز الحاقه ولا نفقة بل يتحجب برضى له بشئ ولو وطئه
المشركون فلداؤه الحق من خروجه القرعة ويعبر بالماضي حصصهم من قيمته ومم سقوطه حيالو
وطئ بالمشبهة الحق به الولد فان كان لها زوج فطئ طهوها ردت عليه بعد العدة من الثاني ويجب عند
الولادة استبداد النساء او الزوج بالحياة ويستحب غسل المولود والاذا كان في ذمته اليمنى والا فمرفى اليسرى
تحكيمة بترتة الحسين عليه الصلوة والسلام وجاء الفوات ونفقه باسما الانبياء او الائمة عليهم السلام والكنية ولا
يكفي محمد بابي القسم وحلق راسه يوم الوابع والعقيقة بعده والتصدق بوزنها او نفقة وثبت ذنبه
ختانه فيه ويجب بعد البلوغ وخفض الجوارى مستحب ليل ان يقرب عن الذكر بالذكور وعن الكاثر بالانثى بصفات
الاخيرة ولا ياكل الاخوان منها ولا يكسر شئ من عظامها وافضل المراضع الام والحرة الاجرة على الاب ومع موته
من مال الرضيع ولا يحسن على ارضاعه وحسن الامه وحسن الرضاع حلال وانما احد وعشرون شهرا والام احق بها
اذا وضعت بما تطلب غيرهما من اجرة او تبرع والام احق بحضانه الذكر بمدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة بالانثى
سبع سنين وبسقط الحضانه لو تزوجت ولو مات الاب او كان مملوكا او كافرا فلام اولى به **الفصل الثالث** في النفقة
اما الزوجه فيجب له النفقة من الطعام والكسوة والسكنى مع العقد الدائم والمكن النائم مع العدة وان كان
ذمية او امة فان طلقت ثامنا او مات الزوج فلا نفقة مع عدم الحمل ويقضى مع الفوات واما الامه فيجب
للابوين وان علوا وللاولاد وان نزلوا خاصة بشرط الفقر والعجز عن التكسب وعلى الاب نفقة الولد فان فقد
او عجز فعلى الاب وهكذا فان فقدوا فعلى الام فان فقدت فاباؤها واما المملوك فيجب نفقة على مولاه وله ان يجعلها
في كبير مع الكفاية والا اقر للمولى ويجب نفقة المملوك فان امتنع اجبر على البيع والذبح ان كانت مذكاه

ولا خلاف في

الاكافق **كتاب النفقة** وفيه فصول **الفصل الاول** في الطلاق ويشترط في المطلق البلوغ والعقل والاختيار والعقد والمولى
ان يطلق عن المجنون لا الصغير والكائن وفي المطلقة دوام الزوجية وخلوها من الحيض والنفاس ان كان حاضرا
وضلها ولو كان غائبا بقدر اشغالها من طهر لا اخر صح طلاقها وان كانت حاضرا وان يطلقها في طهر لم ير لها
فيه طلع الا في الصغيرة والايسة والحامل والمستبرأ بتر يقضي ثلثة اشهر ولا يقع الا بقوله طالق مجزعا عن الشرح
او الصفة ويشترط سماع رجلين عدلين **الفصل الثاني** في مآمره وهو بد عترة وشهره فاول طلاق الحائض
الحامل والنفساء مع حضور الزوج والمستبرأ بتر ثلثة اشهر وطلاق الثلثة من سلا والحل باطل والثاني ما بين
ودعي والاول الايسة والصغيرة وعين الدخول لها وفي الخلفة والمباذات مع استمرارها على البذل والاطلقة
ثلثا بينهما رجعتان والثاني ما عداه للرجل المجاعة فيه وطلاق العدة ما يرجع في العدة ويواقع ثم يطلق
بعد الطهر فممن حره بعد تسع ينكحها بينها رجلا من مؤبد او ما عداه حره في كل ثالث حتى ينكح غيره ويشترط
في الحلل البلوغ والوطى قبل العقد الصحيح الدائم وما يردم الثلاث يهدم ما دونها ويصح الرجعة نطقا وعظما
ولا يجب فيها الاشهاد ويقبل قول المرأة في انقضاء العدة بالحيض ويكره طلاق الحائض ويقع لكن توثر
الموازة وان كان بائنا الى السنة ما لم تمت بعد ها ولو لم تظنه او تزوج هي او برأ من مرضه وهو برأها في الزوجي
في العدة ونكاحه صحيح مع دخول والا فلا **الفصل الثالث** في العدة لعدة في الطلاق على الصغيرة واليايسة عترة
للمتزوج بها والمستقيمة الحيض فها ثلثة اقدار ان كانت حرة ولا فتران وان كانت من سن من الحيض ولا
حيض لها فعدتها ثلثة اشهر وان كانت حرة ولا فتران ونصف والحامل عدتها وضع الحمل وان كان سقطا عدتها
الحرة للسوق عنها اربع اشهر وعشرة ايام صغيرة او يائسة او غيرهما دخلا او لا ولو كانت حاملة
فا بعد الاجلين وعليها الحاراد ولو كانت من فتران وحسن ايام والحامل با بعد الاجلين وام الولد تعتد
من وفات الزوج بالحرة وغيرها كالامه ولو ماتت فزوجا امه ثم اعتقت اعتدت بالحرة ولو اعتقت صغرة
ويطها اعتدت بثلثة اقدار ولو مات بعد الطلاق رجعا اعتدت عدة الحرة ولا مة للولادة ولو كان بائنا
اعتدت عدة الطلاق ولا يجوز للزوج ان يخرج الزوجه من بيت الطلاق حتى يخرج منها الا ان ياتي بطلقة
مبينه ولا لها ان يخرج الا مع الضرورة بعد نصف الليل ويرجع قبل الفجر عليه نفقة عدتها وقصد الطلقة
من وقت نكاحه والمسلم فيهما حين البلوغ **الفصل الرابع** في طلع والمباذات ولا يقع مجزعه ما لم يسمع بالطلاق
ويقع على قول ولا بد فيه من العقد تدعي ما يقع عليه شرط السنين واختيار المرأة وله ان ياحذ ان يدعيها عا
ويشترط في طالع التكسب والاختيار والعقد وفي المرأة مع الرجوع الطهر الذي لم ير فيه طهرها بجماع مع حضور
واشهاد الحبل وامكان الحيض واختصاصها بالكراهية وحضور شاهدين عدلين ويجزئ عنه شرط لا يقتصر

العدة ويطلب لها اثبت الكراهية منها ولا يملك العدة وما الرجوع في العدة ما دامت العدة ولا حجت
كان لها الرجوع في البضع والا فلا ولا توارث بينهما في العدة ولو كانت العدة قد استحققت قبل بطل الطلاق ولو كانت
الامة مع الاذن صحيح وبدون بيع به ولو كانت قد بدت للسلم خرافا في شبع الطلاق كان رجعا ولو غلغها
على الف ولم يعي عدل ولو خالف على الفان صح رجعا ولو دخل ولو طلق بقدره كان بائنا وان لم يرد عن
لفظ الطلاق ولو كانت طلقا بذكر الخواص على الفور فانما خولا مذبذبة وكان رجعا بشرط المباشرة كالطالع
الا ان الكراهية منها وصورتها باديته كذلك كان الجواز فان طلق وهي بائن ما لم ترجع في البذل في العدة
ولا يحل له الزيادة على ما اعطاها **الفصل الثاني** في الطهارة وهو حرام ومصورته ان يقول لزوجته انت على طهر
اي واحدا من طهرات وشروطها مع شاهدة على طهر وكما لا يظهر ولا اختيارا للعقد ويقاعده في طهرتها
فيه اذا كان حاضرا وشهلا مختصا في المستمع بها ولا ملامه وغيره من طهرها ومع الشوط ولا يقع في انفراد
ولا يمين ومع ارادة الوطى يجب الكفارة بمعنى تحريم الوطى حتى تكفرا في طلق الرجوع في العدة ليرحل حتى تكفروا
خرجت او كان بائنا فاستأنف في العدة او مات احدكما او ارتد فلا كفارة ولو طلق قبل ان يكفرا عامه فان
كفارتان ويتكفر بكل وطى وكفارة ولو لم يجزئه الاستغفار واذا انقضت انظره الحاكم بشلا ثم استمر من
حين المرافعة فيضيق عليه حتى تكفرا ويطلق ولو طهر زوجته لامة ثم استمرها وطهرها بالملك فلا
كفارة **مسألة** في الكفارة ولا يفقد بغير اسم الله ولا يعتري انفراد من كمالها كفارة صدق وان كان عديدا
او حصيا او عجوبا ولا بد ان يكون المدة منكوبة بالدائم مدحا بها وان يولي عطفا وان يد من اربعة اشهر
فاذا انقضت انظره الحاكم اربعة اشهر فان رجع وكفروا ولا زمة الطلاق او الفسقة والتكفير ويضيق عليه في
المطعم والمشر حتى يفعل احدهما ويقع الطلاق رجعا ولو اتي مدة ذرا فحسب خرجت فلا كفارة ولو طوى
ولو ادعى احدا برفق القول قول مع عيبيه ففسد النكاح والوطى قبل اوقافه العاجز اظهار العزم على الوطى
مع العدة ولا يتكفر الكفارة بتكرار اليمين **مسألة** في الرجوع في العدة وسببه فذلك الزوجة فانما يقع رجعا
المشاهدة وعدم البينة او انكار ولد اليقين بظاهره او بشرط في الملاءمة والملاءمة التكليف وسلاطة المروءة
من الصميم والمروءة دواعي النكاح وفي شترها الرجل وتكون وصورتان يقول الرجل امثلي باه في المروءة
فيما لم ينفذ في المروءة اربع اشهر او مات ثم يعظم الحاكم فان رجع حولا لانه ان لغته اذ عليه ان كان من الكافين
ثم يقول المروءة اربع اشهر باه في المروءة الكافين ثم يعظم الحاكم فان اعترف بجهلها فلا بد ان يغسله
عليها ان كان من الصادقين ثم يردا ويحلف بالثقة بالشهادة ويقامها عند اللفظ وبدة الرجل ويعين المروءة
والنطق بالعربية مع العدة ويجوز غيرهما مع العدة والبداية بالشهادة ثم باللعن في الرجل وفي المروءة بد

المسألة

بالشهادة ثم بالغضب ويصح لو سلكا حكم مستدبرا قبله وتوفى الرجل من يمينه والمروءة عن يمينه وحضرت
من جميع اللعان والوعظ قبل اللعان والغضب لو كذب نفسه بعد اللعان حد القذف ولو نزل القوي وبن
الولد مع اعتراف بعد اللعان اربعة اشهر بعد اللعان ولا توبة الا ب ولا يمين ب ولو اعترف
المروءة بعد اللعان اربعة اشهر بعد اللعان ولا توبة الا ب ولا يمين ب ولو اعترف
الستر فاقرب سقوط اللعان ما لم يثبت الرجوع **كتاب العتق** وتوابعه وفيه فصول **الفصل الاول** في العتق
الرق باهل الحرب واهل الذمة ان اخلوا بشرائط ويحكم على المرق بالرقية بخيار او لا يقبل قول مدعي الحرية اذا
كان يبيع في اسواق الابدية تروى يملك الرجل ولا المروءة احدا لا يمين وان علوا ولا الاكاد وان نزلوا ولا
الرجل الحارم بالنسب من النساء ولو ملك احد هؤلاء عتق وبكم الرضاع حكم النسب **المسألة** في العتق المسمى
انت حر وفي لفظ العتق شكل ولا يقع بغيرها ولا بالامارة والكاتب مع العدة ولا يقع مشروطا ولا
في اليمين ولو شرط مع العتق شيئا من جهة منه وبغيرها جاز بشرط التكليف في المصدق والاختيار والقصد
والعقوبة واسلام العبد ويكره عتق الخائف ولو قدر عتقه او عتق الكافر صح ويستبان يقين من مضي
في ملكه سبع سنين ولو قدر عتق كل عبده له قد عتق من كان في ملكه ستة اشهر فضا عدا ولو قدر عتق
اول مملوك بملكه فملك جماعة استخرج بالرقية على خلاف والعبد لا يملك شيئا وان ملكه مولا على الاقوى فلو عتقه
وبينه مان فالمال للمولى وان لم يملكه ولو لم يستثنه ولو عتق بغيره استخرج بالرقية ولو عتق بغيره
عتق فلو كان لم يترك قوم عليه حصة شركه واعتقت فلو كان معسرا سعى العبد في التهرب ولو عتق
الجاني لوجه عدم عتق الجاني لان يعقبه بالضمومية وعلى المملوك وحده وهو يتكفل المولى به ولا تعاد اسبا
في العتق وكذا اسلام العبد وخوجه قبل مولا ولو مات ذوالمال وله وارث مملوك لا غير استثنى من
مولا واعتق واعطى باقي التركة **المسألة** الذي يبر وهو ان يقول انت رقي في حياتي وحر بعد وفاتي
من المال والعتق فينفق من الميراث بعد الوفاة كالوصية ولم الرجوع متى شاء وهو شاخوخا ليدن ولو
جوز الجاني اخفقت بالدين وذن الجاني او لو جحد الجاني من مملوك بعد الدين فانه يكون مبرا ولو رجع
في تدبير الام قبل ان يبرجوع في تدبيره لا ولا ولا قرب ان يبرجوع في تدبيره لا ولا ولا قرب ان يبرجوع في تدبيره
تدبيره لا ولا ولا يبرجوع في تدبيره مع الرجوع وولد المدبر من مملوك مدبر ولا يملك تدبير الولد
بعوث الام قبل مولاه ويعتقون من المثلث فان قصرا استسعوا وابق المدبر باطل التدبير **المسألة**
الكفارة وهي سدان مطلقه ومشرطة فمطلقه ان يقول لعبد امة كذا على ان تودبرني
بم كذا اعاي بغير واحد بخمسة مائة فيقول قبلت وقيل فيقول له اذيت فانت حرفه في الحر

منهم نصيب من يتقرب به فلا ولا والبنت مع اولادها البنت المثلث للذكر مثل حظ الانثيين ولا ولا الابن المثلث
كذلك ولا اقرب يمنع الا بعد ويستأثر الابن كابائهم ويرد على اولاد البنت كما يردها ذكورا كانوا او اناثا
المثلث يحل للولد الا كونه من الذكور بنسب اب بن لبيت وقامت وسبعة وعصفاة اذا لم يكن بينهما ولا فاسد للزواج
بشرط ان يخلو البيت غير ذلك وعليه فقنا اعمالي الميت من الصلوة والصيام **المثلث** الاخوة والاحياء اذا لم
يكن الميت له ولد وان نزل ولا احدا لابوين كان ميراثه للاخوة والاحياء فلا يخرج من الابوين فاذا زال المال والمختار من
قبلها النصف الباقي ردها عليها وللاختين منها فاذا دالثلثان والباقي ردها عليها ولو اجتمعت لذكر واولاد كانت
للذكر مثل حظ الانثيين وهو احد من الام ذكر كان او انثى السدين والباقي ردها عليها ولا انثيين فقنا المثلث
والباقي ردها عليها للذكر ولا انثى سواء ويقوم من يقرب بالاب خاصة مقام من يقرب بالابوين من غير مشاركة وحكمهم حكم
ولو اجتمع الاخوة من الابوين مع الاخوة من كل واحد منهما كان من يقرب بالام السدين ان كان واحدا والثلثان
كان اكثر منهم بالسوية وان كانوا ذكورا واناثا ولمن يقرب بالابوين الباقي واحدا كانا اكثر للذكر مثل حظ الانثيين
وسقط الاخوة من الاب ولو اجتمعت الاخوة من الام مع الاخوة من الاب خاصة كان من يقرب بالام السدين ان كان
واحدا والثلثان كان اكثر بالسوية والباقي لمن يقرب بالاب للذكر مثل حظ الانثيين ولو كان الاخوة من كل الاناثا
كان الزوجين من من المقرين بالام او اباها او اخاها والزوج والزوج نصيبهما الاعلى ويدل النص على المقرين بالابوين
الاوين بالاب وللمثلث اذا انفرد المال وكذا الحرة ولو اجتمعا الاب والابن المثلث للاختين وان كانا الام بالسوية
ولو اجتمع المثلثون للمقرين بالام المثلث وان كان واحدا والباقي المقرين بالاب ولو دخل الزوج او الزوجة دخلت
على المقرين بالاب ولا اقرب يمنع الا بعد ولو اجتمع الاخوة والاحياء وكان الجد كالحق والجد كالحق والجد وارثا
سم الاخوة واولاد الاخوة والاحياء يقسمون مقام ابائهم عند عدمهم في مقاسمة الاحياء واولادهم من يورث نصيب
من يقرب به ويستحقه بالسوية ان كانوا الام وان كانوا الابن المثلث للاختين **المثلث** الاعام والاخوان وانما يورثون
مع فقد الابوين اولاد الابوين واخوان واحدا فليعلم وحد المال وكذا العمان فاذا دالثلثان وكذا العمة والعمة ولو اجتمعا
فالذكر مثل حظ الانثيين ولو تقربوا فليعلم واحد من الام السدين ولزاد عليه الثلث بالسوية والباقي لمن يقرب بالام
واحدا او اكثر للذكر نصف الانثى وسقط المقرين بالاب ولو فقد المقرين بها فاقام المقرين بالاب مقامهم وحكمهم
والحال المقرين للمال وكذا الخالات فاذا دالثلثان والخالات ولو اجتمعا اشادوا ولو تقربوا بالابوين
بالام السدين ان كان واحدا والثلثان كان اكثر بالسوية والباقي لمن يقرب بالابوين واحدا كانا اكثر بالسوية وسقط
المقرين بالاب ولو فقد المقرين بها فاقام المقرين بالاب مقامهم ولواجمع الاخوال والامهات فليعلم المثلث
وان كان واحدا ذكر او انثى والباقي للمعمان وان كان واحدا ذكر كان او انثى فان تفرقت الاخوال فليعلم بالام

ان كان واحدا والثلثان كان اكثر بالسوية والباقي لمن يقرب بالابوين وسقط المقرين بالاب فان تفرقت الاخوال فليعلم
بالام سد سدر ان كان واحدا والا فليعلم الثلث والباقي المقرين بها وسقط المقرين بالاب والزوج والرغبة نصيبه
الا على المقرين بالام الثلث اصل الباقي المقرين بها او بالاب ويقوم اولاد العمة والعمة والخالات والخالات
مقام ابائهم مع عدمهم وياخذ كل منهم نصيب من يقرب به واحدا كان واكثر فاقام المقرين بمنع الا بعد الابوين
صورة واحدة وهي ان يورث من الابوين مع العم من الاب فان لمال لا في العمة خاصة وعمومة الاب وخولته
وعمة الاب وخولتها يقسمون مقام العمة والعمة والخالات مع فقدهم ولا اقرب يمنع الا بعد
واولاد العمة والخولته وان نزلوا يورثون عمة الاب وخولته وعمومة الام وخولتها ولو اجتمع لزوجين سدين
مقتسا وكان وراثتها كالبابوين خال الام او زوج هو ابن عم او ابن خال ولو منع احد احد الاخر وراثته
من قبله لما منع كان من قبله هو اخ الام **سدين** في الميراث بالسبب وهو اثنتان الزوجة والولاة والزوج
مع عدم الولد النصف ومع عدمه وان نزل الزوج والزوج مع عدم الولد الربع مع وجوده النصف ولو
قد عثر حماد على الزوج وفي الزوجة وكان مقتسار ما زاد على الواحدة في النصف والربع ويرث كل منهما
من صاحبهم مع الدخول وعدمه ومع الطلاق الزوجي ويرث الزوج من جميع التركة وكذا المرأة اذا كان له
ولد منها ولو فقد وراثته الا من العقارات ولا ميراث ويقوم الابنيت والاكالات والخولت ولا ميراث ويرث
من القيمة ولو تزوج الحريص ودخل وراثته ولا فلامه ولا ميراث واما الولد فان قاسمه ثلثه الاول ولا و
العق وراثته العتق عتقه مع البتة وعدم البتة من جرحه بعد فقد النسب ويشترك الزوج والزوج
ولو كان المنع متعديا شيئا وكما لو عدمه فاقرب اشغال الولد الابوين واولاد الذكور فان فقدوا
فليعلم ولو كان المنع امرأة اشغال الولد الى عصبته ما دون اولادها ولا يورث الولد من يقرب بالام ولا
يورث بغيره ولا عتبه ولا اشراكه في البيع وجوز الوالد ويصح فلو حلت للعتقه بعد العتق من مملوك حرافة
لملكها فاذا عتق الاب الجارية ولا و الى عتق بغيره فان فقد فلا يورثه واولاد الذكور فان فقد عتقه فان
فلمول الى الاب فان فقد فلمول الى عصبته مول الى الاب فان فقد فليعلم فان فقد فليعلم فان لم يرث الى مول
الام فلو مات المنع عن ابنين ثم مات العتق بعد موت احد هما شارك الحي عتقه الميت **الثلث** ولا يقسم الميراث
من تولى اثنان جارية ويكون ولادة وورث مع فقد كل مناسب ومسايب ويشترك الزوجين وهو
اولي من الام ولا يتعدى الضامن ولا يقسم الا سائبة كالمقضي واجبا او من لا وارث له سواه **الثلث** ولا
الا حصة اذا فقد كل مناسب ومسايب اشغال الميراث الى الامام يعمل به ما شاء وكان على علم الصلوة والام

ويسمع بطلقة بخلاف المخرج ومع التعارض تقدم المخرج ويجوز ان يرد في ما اذا التمس التمس
 حصة احاد الا امرأة غير العزوة او الميراث فينفذ اليها من حصة زوجها في كيفية الحكم وعملان يستوي
 بين الخصمين في الكلام والسلام والمكان والنظر والاضاف والعدل في الحكم ويجوز ان يكون المسلم قد ادعى
 متولا والكافرا معا واخصر ولا يلق الخصم ولو بدرا احداهما بالدموي قد مر منها ولو ادعى احد فسمع من ذلك
 عن من صاحبه فان اقر خصمه الزم اذا كان كاملا مختارا فان امتنع حسمه مع الالباس للخصم ولو طلب المدي
 اثبات حقه اشتهر مع معرفته باسمه ونسبه ومعرفة عدلين له بالحق ولو ادعى العسار وثبت انظر
 له يثبت الزم بالبينه اذا عرف له اصل مال او كان اصل الدعي مالا لا قبل قوله مع اليمين وان يجب طلب
 البينة من الدعي فان احضرها حكم والا توجهت له اليمين فان التمسها حلف المنكر ولا يجوز احلافه حتى
 ياتس الدعي فان تبين او اخطفه الحاكم بلا اجازة المدي لم يعد بها واحيدت مع العسار وثبت انظر
 على المدي وثبت حقه ان حلف وان نكل حلفت وان رد اليمين حلف المدي وان نكل بطلت دعواه واذا
 حلف المنكر لم يكن له الدعي المقاصدة ولا يسمع بينة مع اليمين الا ان يكذب نفسه ولو كان الدين على ميت
 اخراج المدي مع البينة الى اليمين على البقاء واستظهار او لو سكت المنكر لا تروى للمدعي اقراره وان كان
 ولا يكفي للزوج الواحد وان كان غنا وجب حجب **فصل ثلث** في الاستيفان ولا يجوز تعين احد المدينين ولو كان
 احلاف الذي يدينه مدعي جاز ويستحق العطاء والتعريف والتعظيم في مضاب القطع فان ادعى القول والمكان والزمان
 ويكفي واحد منهما مالم يقبل كذا ومن الاخرين بالاشارة ولا حلف الا في مجلس القضاة مع الحكة واليمين على القطع الا
 في فعل الغير فانما على نفي العلم ولو ادعى المنكر الا بالواكفا من اقبله عينا ولا يمين في حد ولا مع عدم العلم
 ولا يثبت ما لا يغيره وتقبل الشهادة مع اليمين اذا بدت بالشهادة وعدل في الاموال والديون لا في
 الهلال والطلاق والقصاص واذا شهد بالحكم عدلان عند اخر اخذوا الحاكم الثاني مالم ينافي للمشرع
 في المدي ولا بد ان يكون مكلفا مدعي نفسه او لم يرد الوكافة عنه وما تيسر فلكم ولم انواع العين
 اما الدين فلكم مع الحد وعدم البينة ومع عدم البدل ولو ادعى مالا يد له عليه قضى له به مع عدم
 المنازع ويحكم على الغايب مع البينة وبساع ماله في الدين ولا يدينع الا بكفيل ولو شاع اثنان مافي بدعها
 فيما بالسوية ولكل احلاف صاحبه ولو كان في يد احداهما فله التمس مع اليمين ولو كان في يد ثالث فهو
 لمن صدق ولا اخرا حلاف ولو صدقهما تساويا ولكل احلاف صاحبه وان كان بينهما اقرب في يده ولو ادعى
 الزوجان متاع البيت قبل الرجل ما يصلح له والمرأة ما يصلح لها وما يصلح لهما بينهما وقال في المبسوط ان لو كان

ولو ادعى الزمان حلف
 في عدم ادعائه لم يكن حلف
 اعلم ان البينة قوله انظر
 فلهذا

بينة ويدها عليه فهو لها ولو تعارضت البينات قضى للحاج الا ان يشهد بينة للتبني بالسبب لو شهدتا
 بالسبب للحاج ولو تبنا قضى لكل بما في يد صاحبه فيكون صاحبه بينهما بالسوية ولو كان في يد ثالث
 قضى للاعدل فلا كثر عدد اذ ان تساويا اقرع فحلف من يخرج به بالقرعة فان امتنع احلف الاخر فان امتنع
 قسم بينهما **فصل ثلث** في صفات الشاهد وهي ستة البلوغ وكال لعقل والايمان والعدالة والاشفا والتميز
 وطهارة المولد وقبول شهادة الصبيان في الجرم مع بلوغ العترة مع عدم الاختلاف وعدم الاجماع على الحرم وقبول
 شهادة اهل الذمة في الوصية مع عدم المسلمين وقبول شهادة الفاسق لامع القوبة ولا شهادة الشريك لشريكه
 فاهو شريك فيه ولا الوصي فيما له ولا فيه وكذا الوكيل ولا العبد ولا شهادة الولد على الوالد ويجوز العكس
 وقبول شهادة كل منهما لصاحبه وكذا الزوجان ولا يقبل شهادة المملوك على مولاه وفي غيره قولان ولو عتق
 قبل له وعليه ولو شهد من قبلها مع المانع بعد زواله قبلت ولا يقبل شهادة المتبرع ولا شهادة النساء
 في الطلاق والخلال والحد ودون يقبل مع الرجال في الحقوق والاموال ويقبل شهادة نفي بافراذ هي في العدة
 ويعين النساء الباطنة وشهادة القابلة في ربع ميراث الميراث وامرأة واحدة في ربع الوصية **فصل سادس**
 في بينة مسائل الشهادة **باب** ادخل الشاهد ان يشهد لامع العلم ولا يكفي بؤنة الخط مع عدم الذكر وانما
 غيره ولا يكفي في الشهادة بالملك مشاهدته متصرفا وبنت البائع والنسب والملك المطلق والوقف
 والزوجة ولو سمع الاقرار وشهد وان قال لا تشهد **باب ثلث** لا يجوز للشاهد كتمان الشهادة مع العلم
 الضرر غير المستحق ولو ادعى الجمل وجب عليه الكفاية ولا يشهد على من لا يعرفه ولا يعرفه عدلين يجوز له النظر الى وجهه
 للشهادة **باب ثلث** يقبل الشهادة على الشهادة في الديون والاموال والحقوق لا الحدود ولا يكفي اقل من عدلين
 على اصل ولو شهد اثنان على الكل واحد من الاصلين قبلت وانما يقبل مع تعدد حضور شاهد الاصل ولو انكر
 الاصل ردت الشهادة مع عدم الحكر ولا تسع الشهادة الثالثة في شحلا **باب ثلث** اذا رجع الشاهد قبل
 الحكر طل وان كان بعد ايقض وغرمها ولو ثبت تزويرها استبعدت العين فان حلفت وتعددت الا
 فصل السور ولو كان يشهد القبل بعد القصاص اخطا اعزمو وان قالوا بعد ما اقصيتم ومن بعضهم ويرى البعض
 ما وجب عليه فان فصل شئ غمرا لوي ولو قال بعضهم ذلك في علي لوي ما فصل عن جانيته واقتضى منه
 ان كان غمرا واخذ منه ما قبل فعله من الذي ترون قالوا خطا ولو شهد امرأه ففقطعت يدها لم يشهد عليه ثم قال
 ادعوا والسارق غيره غمرا تدينه ولم يقبل قولها على الثاني **باب ثلث** لا يشهد بغيره شاهد الزور وتزويره بما
 يراه الامام وادعى **فصل ثلث** في حد الزنا وهو يثبت بالبلوغ فرجه في فرج امرأة حتى يثبت الحشفة فلا
 اودى من غير عقد ولا شبهة ولا ملك بشرط بلوغه وعقله وعلمه بالتحريم واختاره ولو علم بالتحريم

فصل سادس

باب ادخل الشاهد ان يشهد لامع العلم ولا يكفي بؤنة الخط مع عدم الذكر وانما غيره ولا يكفي في الشهادة بالملك مشاهدته متصرفا وبنت البائع والنسب والملك المطلق والوقف والزوجة ولو سمع الاقرار وشهد وان قال لا تشهد

باب ثلث لا يجوز للشاهد كتمان الشهادة مع العلم الضرر غير المستحق ولو ادعى الجمل وجب عليه الكفاية ولا يشهد على من لا يعرفه ولا يعرفه عدلين يجوز له النظر الى وجهه للشهادة

باب ثلث يقبل الشهادة على الشهادة في الديون والاموال والحقوق لا الحدود ولا يكفي اقل من عدلين على اصل ولو شهد اثنان على الكل واحد من الاصلين قبلت وانما يقبل مع تعدد حضور شاهد الاصل ولو انكر الاصل ردت الشهادة مع عدم الحكر ولا تسع الشهادة الثالثة في شحلا

عقد على الحرم ثبت الحد ولو ثبتت الاغتسل عليه حدث دونه ولو ادعى الزوجة او ما يصلح بشبهه سقط الحد ولو تزوج المعتدة
عالمه مع النكاح وكذا لو ادعى احد هما الجاهل المحمل قبل العقد لا ينعى مع انقضاء البتة المحمل لا معها ولو ثبتت
من اهل الزوج واثبتت بشهادة اربع رجال عدل او بشهادة امرأتين ولو شهد رجلان واربع نسوة ثبت الحد ولو ادعى الزوج
ولا يقبل رجل واحد مع النساء وان كثرت ولو شهد رجل من اربعة من الزوجين ولو شهد رجلان واربع نسوة ثبت الحد ولو ادعى
والشهادة عينا كالخيل في المحمل ولو شهد بالخطبة والنفقة والقبول والتخييل سقط الحد وثبت التعزير ولو
او عاين الزوج ثم انكره سقط الحد ولو كان يحد له سقط ولو اقره ثانيا بغير اقراره الاول بغيره لم يثبت الا في المرة الاولى
فانها سقطت وبقي الزاني باقرا او ابدى الحوائف بشا ورضا او اقرارا كتابيا او بالمسلم اذا كان نصيا او بين اربعة اهل
محسن او عن محسن حر او عبد مسلم او كافرا اما الزاني بغير المحرمات شيئا ورضا عاين كان محسنا وهو الذي اخرج
ملوك بالعقد الدائم او المالك بعدوا اليه ويروج ويكون فاقلا لم يحد ما تكرر جرمه كان في مائة عام ولو كانت
صغيرة او بخلافه جرمه خاصة وكذا المرأة المحنة رجعت بعد الحد وحصلها كحضانة الرجل ولو رجع الخلع لم يحد
حتى يطأ وكذا العبد اذا اعتق المالك في الحرة ولو زنت المحنة بصغير حدث ولو كان بالجنون رجعت وان كان
غير محصر جلد مائة بسوطه وحلق راسه وغر عن البلل سنة وليس على المرأة والحمل ولا تعزير فان زنت بعد
نافية بكون الحد وان لم يجد كفي حد واحد فان زنت ثالثة بعد الحد بين قتل وقبل في الراجعة وكذا في المرة واما المملوك
فيحد خمسين محسنا كان او غيره وكذا المملوك مملوكا وصلا في النعمة او النافعة مع نكاحه ولو زنت في المرة
اكثر من الحد على اهل النعمة ودفعهم الى اهل ملتهم ليقيموا عليهم **فصل** في اقامة الحد على حامل حتى تضع ويصنع الولد
المهين ولا يستأخذ وتوجان ولو اقتصت المصلحة فقد يزوج المهرض ضرب بعنف غير ما تدرج في سوطه ودفعه
ولا يقر في شدة الحر ولا في ارض العدة ولا على المملوك الحر ويضيق عليه في الطعام والمشرى حتى يخرج
ويقام عليه الحد ولو زنت في الحرة وحده **فصل** في اوجاع الحد والوجع يدى بالجلد ثم بالرجم ويدى بالرجم الى
حقوق المرأة الصادرة فانها قد ثبتت بالبينة اعيد وان ثبتت بالقرار بعد مع اصابت المحرم
وبعد السبوت بالرجم وفي الاقرار الامام **فصل** في جرم اللعان يضرب اشد الضرب ويبقى وجهه ويضرب المرأة
جالسة قد ربطت عليها ثيابا **فصل** من تزوج بامة على حرة مسلمة فوطئها فليلد فان كان عليه عن حد
الزاني من زنت في مكان شريف او زمان شريف ضربت زيادة على الحد **فصل** في اللواط والنجس والقتل
ثبت اللواط بما ثبت به الزنا فان اقر قبل او بعد او بالحقين شاق او حرق دلا او اقر حراما او قتل بغيره وان
كان بصغوره وجوز ولو لا الجنون لم يحد بل يحد بالرجم ولو ثبت بجلد بالحقين
كان او عبد فاعل او مفعول لا ولو تكررت الحد في الراجعة ويعز لا جنسان المجتمعان في الزنا ولو لم يحد في غير ذلك

الزنا وتبعين ولو تكررت الحد في الثالثة ويعز من قبل غلاما مشوقا ويثبت على عايشته الزنا ويضرب
جلد مائة على الفاعل والمفعول الحرة ولا تدر سوا ولو تكررت الحد في الراجعة وسقط الحد بالموثوقين
كاللواط ولا يسقط بعد ما وقع للمجتمعان تحت الزنا ولو اقر واحد من الزوجين ولو تكررت التعزير مرتين
القرار وحسنا وسبعين جلده ويحلق راسه ويضرب عنقه حر كان او عبد مسلم كان او كافرا ولا يحد على المرأة
ولا في بيت بشاهدين او اقرار مرتين **فصل** في حد القذف من قال من المحكمين للبالغ العاقل
المسلم المحض يا زاني او يا كاذب او يا مسكوحا في دونه او انت ذان او كاذب او يا زانية كانت مع مقرر القذف
بالفائدة جلد مائة يحد حر كان او عبد ولو قال لغيره اعترف بنبوة است ولدي او قال لغيره است ابيد وجب
الحد ولو قال يا زاني او الزانية او يا من الزانية من فاحش لهما اذا كانا مسلمين ولو كانا لغيرهما كافرا ويعز
لوقال المسلم ابن الكافرة افك راضيه ولو قال يا زوج الزانية او يا ابنة الزانية فاحش لهما المسلمون في الزنا وفي
الخطاب ولو قال زنت فاحش لهما ولو قال يا زانية او يا زانية فاحش لهما ولو قال يا زانية فاحش لهما ولو قال يا زانية فاحش لهما
لا مائة بحد واحد عذرا او اوصلت باهك بارجحة او بافاسق او باشارب الحر اذا لم يكن القول قطعا ولو كان
قاذو الصبي بالجنون والكافر والمملوك والمنطاهر بالزنا او اب اذا قذف ولده ولو قذف جماعة فانما يحد بالجمع
فعلية حد واحد وانما يحد بغيره فاحش لهما ولو قال يا زانية فاحش لهما ولو قال يا زانية فاحش لهما ولو قال يا زانية فاحش لهما
ويعز الصبي بالجنون اذا قذفه فاحش لهما ولو قال يا زانية فاحش لهما ولو قال يا زانية فاحش لهما ولو قال يا زانية فاحش لهما
الاغتصاب على النكاح ولو تكررت الحد في الراجعة ولو قذف اثنتان عزرا وتقبل من سب النبي عليه الصلوة
والسلام او واحد من ائمة عليهم السلام ويحد لكلهما مع قتل مع اخر الف رجل وكذا يقتل من يدعى النبوة ومن قال الا ادرك
ان يحد على الله عليه والصادق وكذا يحد مع ظاهره بالاسلام او لا الساحر اذا كان مسلما ويعز الكافر **فصل**
في حد السكران من شارب السكر او سكر او فاقا او عصيا قد غلبا قبل ذهاب ثيابه اختيارا مع العلم بالتحريم
والكليف حد مائة من جلد عاريا على ظهره وكففيه ويضرب وجهه ورجله بعد اقامة حد حر كان او عبد
او كافرا مظاهرا ولو تكررت الحد ثلث اقل في الراجعة ولو شرب الحر مستحلا فهو مريد ويحد مستحلا
ولو باع الحر مستحلا استندف من تاب والاقتل ويعز بايع غيره ولو تاب قبل قيام البينة سقط الحد
ولا يسقط بعده ولو اقر بغيره ثانيا بغيره الا ما ومشت بشهادة عدلين او الاقرار مرتين من اهلهم ولو شرب
المسكوب اهدا او لم يهد سقط الحد ومن استحل ما اجمع على تحريمه كالمسنة قتل ولو تناول محرما عزرا ولا
حد لمقتول الحد ولا القدر ولو بان فسق المشرك فالتدبير بيت المال **فصل** في حد السرقة
يشترط في السارق التكليف والاشهاد بالبينة وهدم الحر وهو المستور فصل وعقل او دفن او خولج

فلو قتل المحزون او القبيح لم يقتل بل اخذت الدية من العامل لان عدم هاتحا ولو قتل البائع صبيها قتل به ولو قتل العال
مجنونا اخذ منه الدية الا ان يقصد دفعه فيكون هدا ولا يعي كالمسعر على الاقوي **الفصل الخامس** ان يكون المقتول معصوما
الدم فلو قتل مرتدا او من اباح الشرع قتل لم يقتل **الفصل السادس** في الاشتراك اذا اشترك جماعة في قتل جرح مسلح
كان للولي قتل الجميع بعد رد فاضل دية كل واحد عن جنائته عليهم وله قتل البعض ويؤد الاخرون قد رجحنا
على المقتض منه ولو فضل للمحقق لمن فضل قام به الولي فان فضل منهم كان له وكذا الخ في الاطراف ولو قتل
او ازان رجلا قتلناه به ولا رد ولو كثر قتلن به بعد رد الفاضل عليهم ولو قتل قتل البعض ويؤد البا
قيات قد رجحنا بين ولو اشترك رجل وامرأة في قتل رجل فلولي قتلها معا بعد رد الفاضل على الرجل
ولو قتل قتل الرجل ونزح المرأة ديتها عليه وله قتل المرأة واخذ نصف الدية من الرجل فلو اشترك وعبد وقيل
حرق فلولي قتلها بعد رد نصف الدية على المورث ما يفضل من قيمته العبد عن جنائته على مولاه ولو قتل الحر السيد
عليه نصف الدية واسلم العبد اليه ولو اذنت قيمته على النصف كان الزمادة للمولي ولو قتل العبد رد الحر على المولي ما
فضل عن نصف الدية ان كان في العبد فضل فلو استوعب الدية والا كان تمامها اوليا والمقتول ولو اشترك
عبد وامرأة في قتل حر فلولي قتلها ولو فضل قيمة العبد عن جنائته رد الولي على مولاه الفاضل وله قتل المرأة
استرقا العبد ان كانت قيمته بعدد الجنائته او اقل والا كان الفاضل لمولاه ولو قتل العبد وقيمته بعد الجنائته
او اقل كان للولي اخذ نصف الدية من المرأة ولو كانت قيمته اكثر رد المولاة عليه الفاضل ان استوعب دية الحر
والا كان الفاضل لمولاه المقتول **الفصل السابع** فيما يثبت به القتل وهو ثلثة الاول الاقرار ويكفي المرأة من
اهله ولو اقر بقتل عمه او اقر اخر ان الذي قتل وجميع الاول سقط القصاص عنها وكان الدية على بيت المال ولو
اقر واحد بقتل عمه او اقر بقتل خطا كان للمولى اخذ بقول من شاء منهما ولا يسيل على الاخر الثاني ان يثبت
هي عدل ان يثبت مما يوجب للذمة كالحط او الهاشم بشاهد وامرأتين وشاهد وعين الثالث التماسه
وهي يثبت مع اللوث وهو اماره يغلب معها الظن بمصدق المدعي كالتشاهد الواحد فلولي معه اثبات
الدعوى بان يخلف هو وقوم حشيتي يميناً ولو لم يكن للمدعي قومه كورث عليه الايمان ولو لم يخلف حلفه
حشيتي يميناً هو وقومه ولو لم يكن له احد كورث المحزون عليهم ولو نكل الزم الد دعوى ولا أعضاء الموجبة
للدية كالتقصي ولو نقصت فالحساب ولا يثبت اللوث بالفاسق الواحد ولا الصبي ولا الكافر
لو اجتمع جماعة من الحساق والنساء مع الظن باثبات الحواطات يثبت اللوث ولو كانوا اقرار او صديقا
لم يثبت اللوث الا ان يبلغوا واحد النوازل ولو وجدت قبيلته دار قومه او علمهم او قريتهم كان لولاه ولو
وجد بين قريتين وهو الى احد ما اقرب فهو لوث ولو تساوت سافرة ما ساوايا في اللوث ولو وجد في

قوله ويجعل قتله او في عسكره او سوقه دية عليه بيت المال ومع اشفاء اللوث يكون الدعوى فيه كغيرها
من الدعاوي **الفصل الثامن** في كيفية القصاص قتل العبد يوجب القصاص ولا يثبت الدية الاصلح واكد المالك
ولا قصاص الا بالسيف وشحمه ويقتصر على ضرب العنق ولا يضم سرقة القصاص مع عدم العنق
ولو كان القصاص جماعاً وقف على الاجتماع ولو طلب البعض الدية ودفعها القائل كان للباقي القصاص
وكذا لو عفى البعض ولو مات قبل القصاص اخذت الدية من تركته ولو كان المقتول مقطوع اليد في القصاص
او اخذ دية ما كان للولي القصاص بعد رد دية اليد ولو قطعت من غير جنائته او لمواخذتها فلا
رد وثبت القصاص في الطرف لكل من ثبت له القصاص في النفس ويقتصر الرجل من المرأة ولا رد للمرأة
من الرجل مع الرد فما زاد على الثلث ويعتبر سلة العنق فلا يقطع الصبي بالاسل وبسطه الا شل بالهجر اذ كان
ما يغنيه ويساوي المساحة في السطح او عرضاً لا طولاً بل بغير الاسم كما لمواخذتها وثبت القصاص فيما لا
تقر به فيه ولا فيما يقر به غير كالموثة والجاعم وذكر الاعضاء ولا يقتص الذي من المسلم ولا للعبد من الحر ويقتص
الا ثلث الشام بغاذه ولا ذن الصبي بالهجر ولا يقطع الذكر الصبي بالعين ولا يقطع عن الاغور الصبي بعين
السلم قصاصاً وينتظر من الصبي كسرة فان عادت فالادب وكذا القصاص والمخمس في الحر ومقتص عليه في
المطعم والمشرط والجرح ويقتص منه ولو جرح في المرأة اقتص منه ولو قطع يد رجل واصبع اخر اقتص من الاول
وكان لثاني في الدية ولو قطع الاصبع او الاقص صاحبها او لا ثم صاحب اليد يرجع بدية الاصبع **الفصل التاسع**
في دية النفس دية الحر المسلم مائة مائة ابل ومائتا ناقة حسنة او مائتا حلة على رد دعوى زوج من زوجة
او الف شاة او الف دينار او عشرة الف درهم ستادى سنة واحدة من مال الحاني ولا يثبت الدية بالتراضي
ودية سيرة العبد من ابل ثلثة وثلثون بنت لبون وثلث وثلثون حقة واربعة وثلثون ثنية طرفة الفحل
وما ذكرنا من مال الحاني وستادى في سنتين ودية الحظا من الاكل عشرين بنت لبون وثلثون حقة
او ما ذكرنا من باقي الاعساء او يؤخذ من العاقلة في ثلث سنتين ودية المرأة الضيق من ذلك دية الحر
ودية الذي ثمان مائة درهم والمذمة اربعة دية العبد بتمه ما لم تجاوز دية الحر فيرد اليها ودية
الامة بتمه ما لم تجاوز دية الحر فان تجاوزت ردت اليها ودية الاعضاء بنفسه السنة فكل ما في آخر
كمال دية نفي العبد كمال قيمته لكن ليس للمولي المطالبة بها الا بعد دفع العبد الى الحاني وما فيه ودية
فجسامه ولا يقدّر فيه فضلاً لا ريش وجنابة العبد يتعلق بوقته لا بالمولى لكن لم يكره ارباب الحسابة
الفصل العاشر فيما يوجب ضمان الدية وهو اثنا عشر الاول الجسار من ان يقع الدية من غير قصد كالطبيب
يعالج قلب المريض بعلاجه والنائم اذا انقلب على غيره فمات ومن جمل على واسمه شاعاً فاصاب غيره وكسر

المشاع فانه يصفها ولو وقع على غيره من علويات خمنه سيرة ولو وقع غيره فالدبر على الدافع ولو انشأ ثلثة
 في هدم حائل فوقع على احد هم فأتى على الباقي ثلثة دية ولو اخرج غيره من منزله ليل اضمنه الا ان يفرق
 البينة ^{التي} ^{تسبب} ^{من} ^{حفر} ^{براق} ^{في} ^{غير} ^{مكة} ^{فوقع} ^{فيها} ^{الاشان} ^{او} ^{نصب} ^{سكنها} ^{او} ^{في} ^{الطريق} ^{ولو}
 كان في ملكه لم يضمن ولو رطل واحد منهم فوقع عليهم ^{حايته} ولو كان بغير اذن فلا ضمان ومن ركب
 دابة يضمن ما يجنبه سيدها وكذا ولو وقف بها ضمن حيايتها سيدها ولو ركبها وكذا لو ركبها او سورها
 غيره على الضارب ولو ركبها اثنان قسا وباقي الضمان ولو كان صاحبها معها ضمن ^{الراكب} ولو لقت
 الراكب ضمن المالك ان كان يتغيره والا فلا ولو اجتمع المالك لثلاث سبب فالضمان على المباشرة **الفصل الثامن**
 في ديات الاعضاء في شعر الرأس الدية كاملة وكذا في اللحية او العينين ولو مبتلا بالدمش وفي شعر المرأة دية
 ولو بقت منه ما وفي الحاجبين خمسة دية ودينار وفي كل واحدة من العينين نصف الدية وفي كل جرح يصع الدية
 اما من الاعور الصبي ففيها الدية كاملة ان كان العور ضلعه او بشي من قبله ومن نصف العور الثلث وفي كاف
 الدية كاملة وكذا في ما دونه او كسر فسد ولو جرح على غير عظم فانه دينار وفي سائل ثلثة دية وفي الوتر وهي
 الخارج نصف الدية وفي جرح الخنجر نصف الدية وفي كل اذن نصف الدية وفي الشجر ثلثة دية وكذا في جرحها
 وفي كل شفة نصف الدية وفي بعض ما يحسبها ولو تفلست الشجر فيه وسدنها ولو استرخا فقلنا الدية
 وفيه انما الصبر او الفحل الدية عليها فاما تقصير ولو قطع بعضه عثر بجرحه والجمع وهي فان وعثر من حرفا وسقط
 عليها فاما تقصير اخذ فسطم وفي لسان الاخير ثلثة دية وفي بعضه بالحساب مائة ولو اراد على الجمع دية
 فطهر مع صدق مع القسامة وفي لسان الدية وهي ثمانية وعشرون اشاة عشر مائة وفي كل واحدة
 خمسون وستة عشر عاجين وفي كل واحدة خمسة وعشرون وفي الزائدة مفرقة ثلثة دية اصلية
 ولا دية لها مع الاضمام وفي اسوداد السن ثلثة دية وفي انضيا عها من غير سقوط ثلثة دية وفي
 سن الصبي الدية لم يتغير كما يشاء ان بقت والا فدية المقر في العنق اذكر صداد الرجل معور والدية
 وكذا الوضئ عليه ما منع الا زورا ولو زالا لا يرش وفي اللحيين اذا افترقا لسان الدية كما الصبي فاقط
 الاسنان والا فدية ثمانية وفي كل يد نصف الدية ووجهها المعصم وفي سائل اليد ثلثة دية وفي السائل
 ثلثة الأصحية وكذا الزائدة وفي كل اصبع من اليد عشرة دية يسقط على ثلثة اناول وفي الابهام على اثنين
 وفي الزائدة ثلثة اصلية وكذا السائل او في السائل ثلثان وفي الظلم عشرة دية وانما ان لو بقت او بقت
 ولو بقت بيمين خمسة وفي الظلم اذكر الدية وكذا اذا اصاب فاصد وقب او صا او كان بحيث لا يقدر
 العقود الدية ولو بصل ثلثة دية ولو ذهب حثييه وجماعة فدينان وفي الخلع الدية وفي كل واحد في

وفي كل واحد النصف في الاقدام
 الارش وكذا في الشعر ٤٤

من ثدي المرأة نصف دية وكذا في حلقها ولو انقطع لسانها او تعدد زواجره فلا يرش وفي حيلة الثدي للرجل
 نصف الدية عند الشيخ وعندها عند بابويه وفي ذكر الدية وكذا في الحشفة وفي العين ثلثة الدية وفي ^{الخصية}
 الدية وفي كل واحدة النصف وفي اذرة الحشيتين ربعا دية وانما في الخنجر ولو بقدر على المشي فاما غائبة وفي
 واحد في شعري المرأة نصف دية وفي فضاء المرأة دية وتسقط عن الزوج بعد بلوغها ولو كان قبله
 الزوج مع المهر الدية ولا نفاق عليها حتى يموت احدها ولو لم يكن زوجها وكان مكرها فالمهر والدية ومع المطا
 الدية ولو كانت المكوكة بكر اقلها ارش البكارة ايضا وفي كل واحد من السابقين نصف الدية وفي كل واحد من
 الزوجين نصف دية ومنهما مفصل السابق واصابهما كاليد وفي كل واحد من السابقين والخنجرين نصف الدية
 في كل كسر الصلح خمسة وعشرون دية وان كان ما يحاط القلب وان كان ما يلي القصدين عشرة وفي العضوين
 اذ لم يعلك الدية وكذا في الجان اذا لم يعلك البول والغايط وفي الوقوة اذا كثرت وجبرت على غيب ربع
 دينار ومن داني بطن الانسان حتى يحدث دوش بطنه ضلعه ذلك او يقتدي نفسه ثلثة الدية وفي اقصر
 بكرة باصبعه حتى يخرق ثيابه اقلها علك بولها في بولها وشل مهن ثلثة دية وفي كسر عظم من عضو مخم دية كره وفي شجر
 ربع دية كسور وفي روص ثلثة دية فان بر غير عيب فربع اخماس دية ومنه وفي مكر من العضو بحيث يعطل
 ثلثا دية العضو فان صلح على غير عيب فربع اخماس دية فكل **الفصل التاسع** في ديات المنافع في العقل الدية
 بعينه الا انش ولو عاد لم يرجع الدية وفي الجمع الدية وفي مع احد من النصف ولو قصص سمع احد هاهنا
 فيبني المسامحة له في السن وفي ضو كالعين نصف وفي نقصان ضواها بالحساب وكذا في نقصان ضوها
 ويعبر بالقياس الى العينين مساوية وفي السن وفي السم الدية ولو قطع الانف فذهب السمع الدية وفي نقصان
 الارش عاير احكامه وفي الزند الدية وفي نقصان الارش ولو اصاب فعد وعليه الا نزال حال الخلع فالد
 وفي سلس البول الدية وفي الصوت **الفصل العاشر** في ديات الجراح السجاج ثمانية الحارصة وهي التي تقصر اللد
 وفيها بغير والدانية وهي التي ياخذ جسر في اللحم ومنها غيران والملاحة وهي التي ياخذ في اللحم ما يثقل العنق
 والسحاح وهي التي توخ العظم ومنها حقة بعرة والهاشمية وهي التي يكسر العظم ومنها عشرة ابعرة والمقل وهي التي تخرج
 الى نقل العظم وفيها خمسة عشرة عبيس والمماومة وهي التي يبلغ الى الجوف ودية النافذ ثلثة الدية فان صلح
 في الدية وفي احد الخنجرين لا الخارج عشرة الدية وفي شق الشقين حتى يبدد والاسنان ثلثة الدية ولو بقت
 فالحرف في كل واحد نصف ذلك وفي النافذ في شتي من اطراف الرجل فانه دينار وفي احمل الوجه بالخنجر
 دينار ونصف وفي اخضراره ثلثة وفي اسودادها مائة ولو كانت في اليد فغيلة النصف وكل ما فيه

ويستأوي بين الجاه في الرأس والوجه وما البدن فينفسه دية العضو الذي اتفق فيه من دية الرأس ويستأوي
 المرأة والرجل في الدية والعصا فيهما دون ثلث فاذا بلغت الحنابة ثبتت الدية صادرة على النصف وكل ما
 فيه الدية من الرجل قيمة من المروعة والذمي وقيمة العبد والا مام ولي من كولي لم يقص وياخذ الدية وليس له
 العفو **الفصل الثاني عشر** في دية الجنين والملت في السطفة بعد استقلاها في الدوم عثرون دينار وفي العلقه
 اربعون وفي المضغة مستوف وفي الظم ثمانون فاذا تمت خلقته ولم يلج الروح ثمانية ومائتين ذلك فنجس بدم
 دية جنين الذمي عشرة دية راسيه والمملوك عشرة قيمته المملوك سواء الذكر المنة ومات معها فدية المرأة والنصف
 الذي ينجس الجنين ان جهل حاله ولو القته المرأة صاشر او سبيا فعليه دية لورثه ولا سهم لها ومن فرغ
 مما عاقر فل فعليه عشرة دنانير ويوث دية الجنين من يوث المال الا قرب فاقرب فدية جرح احد والعصا
 بنه دية وتوضرب حامل فالقت جنينا حيا فأت بالاقا قتل بمران كان محمدا والا اخذت الدية
 وفي قطع راس الملت المسلم مائة دينار وفي جوارحه حساب دية وكذا في وشها يعم وتعرف هذه الدية في
 وجه البر **الفصل الثاني** في الجنابة على الحيوان من اكل حيوانا ما كولا بالذكوة فعليه الارش على الكرم وان كان يبيعها
 فعليه القيمة يوم الاكل وفي قطع جوارحه او كسرت من اعضائه الارش وان كان غني ما كول فان كان مما يقع عليه
 الذكوة فان كان بالذكوة فالارش وكذا في قطع اعضائه مع استعد الحيوة وان كان يبيعها فالقيمة وفي طلب
 الصيد ربعون دهرها وفي طلب الحائط والغنم عشرة دهرها وفي طلب الوزع ثقبين وفي جنين البهائم عشرة دهرها
الفصل الثالث في العاقل قد بينا ان دية الخطاء على العاقل وهم العصبة والمعو وضامن الجرح والامام اما
 العصبة فهم المتقربون الى الميت بالابوين او بالاب والاقرب دخول الكاباء والا ولا دية العقل ولا يدخل القابل
 فيه ولا يعقل المرأة ولا الصبي ولا الجنون ولا يقبل لعاقل عملا ولا عبدا ولا مدبرا ولا امر ولد ولا ذوقا ولا ينجيه
 ولا ما يثبت بالاقار ولا صلي ولا جنابة الا انسان على نفسه ولا ما تجنيه البهائم ولا اكل مال وعامله الذي
 الامام ان يكون له مال فيقتسط الدية على الاقرب ما لا قرب وتقدر به على الامام او من ينصبه اخذت من
 الموالي فان اشعث للحكوت ولا ترجع لعاقله على الجاني ولو زادت الدية عن العصبة اخذت من الموالي فان
 اشعث من عصيته الموالي فان اشعث من موالي الموالي وهكذا الوذات الدية من العاقل اجمع كان الولد
 على الامام ولو زادت العاقل ونوع بالحصى ولو غاب العاقل لم يحضر بها المحرم لو قتل الاب ولده عمدا اخذت
 منه الدية بعينه من الوارث فان لم يكن وارث فان الامام ولو كان خطا فالدية على العاقل فهذا خلاصة
 ما اشبهناه في هذا المحرم ونسئل الله جل ذلك لوجهه خالصا انزله بحسب وبكافة جديده واليه المصير تمت

ويشاهد بين الجوارح في الرأس والوجه وما احدثت فيه من نسبة دية العنق الذي انفق من دية الرأس وبينها
 المرأة والرجل في الدية والعقاص في دون ثلث فاذ بلغت اجزاء ثلث الدية صارت على النصف وظلها
 من الدية من الرجل خمسة من المرأة الذي في دية العنق والوجه من كل واحد من الدية من الرجل والوجه من الدية من الرجل
 العنق **في دية العنق** في الدية في اسطوخودوس من الدية من الرجل والوجه من الدية من الرجل والوجه من الدية من الرجل
 اربعين في النصف من دية العنق في الدية من الرجل والوجه من الدية من الرجل والوجه من الدية من الرجل
 دية من الرجل في عشرة دية من ابيه والملك عشرة في ملكه المملوك سواء الذكرا والانثى صارت معها في دية المملوك
 الذي يدين لمن يدين في حاله ولو اوفى بالقتل في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 بما عاقل فعلى عشرة دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 بنسبة دية ولو ضرب الحامل فالقتل جينا حيات بالانقضاء من كان محمدا ولا اخذ في الدية
 وفي قطع رأس الميت **في الدية** في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 وجوه **في الدية** في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 فعلى دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 الذكور فان كان بالذكور فالدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 السيد او من دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
في الدية في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 العنق في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 ولا ما يشبه بالادوية ولا ما يشبه بالادوية ولا ما يشبه بالادوية ولا ما يشبه بالادوية
 الامام ان يكون له مال فيقتل بالدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 الكوا في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 انقصت من عينة المولى فانما انقصت من مولى المولى في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 على الامام ولو كان دية المولى في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 منه الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه
 ما يشبه في الدية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه او دية من ابيه